الفصل الثانى

نهج معيب لعملية إحلال السلام

إن الإطاحة بجعفر نميرى واستيلاء حكومة عسكرية انتقالية على مقاليد السلطة، ثم انتخاب حكومة حزب الأمة ... قد جعل الأجواء ملائمة لجهود عملية إحلال السلام، بيد أن أكثر المساعى الواعدة لتحقيق السلام وإرساء دعائمه كان اتفاق كل من الحزب الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان، والذى تم إجهاضه حين أطاحت الجبهة الإسلامية القومية بحكومة الصادق المهدى.

obeikandl.com

ونظراً لالتزام الجبهة بجعل الحرب ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان جهادا إسلاميا، فإن جهود إحلال السلام من قبل الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، وإبراهيم بابانقيدا – الرئيس النيجيرى الأسبق، ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك – قد باءت بالفشل. بيد أن إخفاقهما فضلا عن التهديد المتنامى للحرب السودانية للأمن الإقليمى قد أدوا إلى تبنى الهيئة الحكومية للتنمية "الإيقاد" دوراً رائداً فى عملية إحلال السلام.

وبالرغم من عدم وجود دلالات كافية للجزم بأن جهود عملية السلام من قبل "الإيقاد" كانت تسترشد، على نحو بين، بالأدبيات التنظيرية المذكورة آنفاً، إلا أن تلك الجهود كانت، فى الواقع، تتبع تلك الأدبيات. فنظرا لكون "صانعو السلام" قد جوبهوا بالحرب، فلم يعط هؤلاء أية دلائل على تفكيرهم فى التقدم باقتراح تعديلات

obeikandl.com

هيكلية لسلام إيجابى"، وليس "لسلام سلبى" لا يتجاوز إيقاف الصراع. كذلك فنظرا لمواجهتهم لشركاء سلام "متحفظين" يملؤهم الحرص على حماية مصالحهم الضيقة، توافق صانعو السلام فيما بينهم، وأيدوا نهجا فوقيا أعاق انخراط عناصر المجتمع المدنى والأحزاب الأخرى، فضلا عن أنهم قد اعتبروا أن الممارسة برمتها عملية ذات طابع عسكرى قد استلزم إحاطتها بسياج من السرية. كذلك، ففى مواجهة مع "التمييز المصطنع" ما بين الديمقراطية والسلام، انحاز صانعو السلام بشدة إلى جانب "السلام"، إلا أنهم لم يظفروا بأى منهما. واستجابة لمخاوف حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، قاموا بالاعتراض على وجود جماعات التمرد من دارفور وشرق السودان، وكذا التحالف الوطنى الديمقراطى على طاولة المفاوضات، ومن ثم التأكيد على أن اتفاقهم للسلام الشامل كان ادعاء أجوف. بل

obeikandl.com

لعل التضليل الأكبر كان زعمهم بأن جهودهم كانت مكرسة لخلق "سودان موحد"، فى حين كان معظم المفاوضين على هذا الجانب من طاولة المفاوضات أو ذاك من الانفصاليين !!

جهود إحلال السلام "ما قبل الإيقاد"

كان جعفر نميرى يؤمن بأن بإمكانه الجمع بين نقيضين من خلال إنهاء الحرب الأهلية الأولى بالسودان والتبشير بحرب أهلية ثانية عن طريق تسفيه اتفاق أديس أبابا، ومن ثم سعيه إلى حتفه السياسى بصلفه. أما "المجلس العسكرى الانتقالى" الوشيك، فقد ناشد متمردى الجنوب بالتحاور مع الحكومة للعمل على حسم شكاياتهم سلميا، بيد أنه لم يكن مستعدا لقبول حركة/ جيش تحرير السودان كحزب قومى، أو قبول مطالب الحركة بإعادة هيكلة البلاد، وتجميد الشريعة الإسلامية، وإلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع البلدان العربية، وعقد مؤتمر دستورى. ونتيجة لذلك، انهارت تلك الجهود المبكرة لإحلال السلام. وتجدر ملاحظة نقطتين فى هذا الصدد: الأولى، سيتضح خلال المحاولات اللاحقة والمتعاقبة لحسم النزاع أن "الشريعة الإسلامية" قضية أزلية معقدة. والثانية، أن قضية "حق تقرير المصير" للجنوبيين، وهى قضية بالغة الأهمية فيما يخص حسم النزاع نهائيا، لم يرد ذكرها من قبل أى من الفريقين فى حينه.

أما المحاولة الداخلية التالية لإحلال السلام فتمثلت فى اجتماع بين "جبهة الخلاص الوطنى" من جهة، وحركة/ جيش تحرير السودان من جهة أخرى، وذلك فى أذار/ مارس ١٩٨٦ فى كوكادام بإثيوبيا، حيث تم التوصل إلى اتفاق حول جميع مطالب الحركة ... إلا أن رفض الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية للمشاركة فى المناقشات قد حجم من شأن الاتفاق. وفى تموز/

يوليو ١٩٨٦، وبعد إجراء الانتخابات، جرت مقابلة بين رئيس حزب الأمة، ورئيس الوزراء حينذاك الصادق المهدى، وبين زعيم حركة/ جيش تحرير السودان، جون قرنق، حيث وافق المهدى على توصيات إعلان كوكادام ومقرراته. وانتهت المقابلة بملمح من أمل منشود ... إلا أن ذلك الأمل لم يكن ليرى النور مطلقاً.

أما عثمان الميرغنى، رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى، فقد أدلى دلوه فى جهود إحلال السلام، حيث وقع فى السادس عشر من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٨ اتفاقا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بيد أن ائتلاف حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، القائم وقتذاك، رفض قبول الاتفاق. إلا أنه، ونتيجة الخسائر فى أرض المعركة، والروح المعنوية المنخفضة للقوات المسلحة السودانية، والمخرج الذى اقترحه اتفاق الحزب الاتحادى الديمقراطى مع حركة/ جيش تحرير السودان ... قام اللواء/ فتحى أحمد على - القائد العام للقوات المسلحة فى العشرين من شباط/ فبراير ١٩٨٩ بتوجيه إنذار للصادق المهدى، قام بتوقيعه ١٥٠ من كبار القادة لمطالبته بتشكيل حكومة ائتلاف وطنى (حيث قصد منها أن يتم تضمين الحزب الاتحادى الديمقراطى بها)، وكذا مطالبته بقبول اتفاق الحزب الاتحادى الديمقراطى مع حركة/ جيش تحرير السودان، أو القيام بتوفير الإمدادات والأسلحة اللازمة لتحقيق النصر فى الحرب، وإيقاف تدهور الاقتصاد الوطنى. وقد أدى ذلك إلى انقلاب الثلاثين من حزيران/ يونيو ١٩٨٩، والذى قادته الجبهة الإسلامية القومية ... ذلك الانقلاب الذى يعد الطور الأكثر عنفا ضمن أطوار الحرب الدائرة آنذاك.

وفى أجواء غير ملائمة كتلك، قامت حركة/ جيش تحرير السودان بعقد جولتى مباحثات مع الحكومة الجديدة، الأولى فى آب/ أغسطس ١٩٨٩ فى أديس أبابا، والثانية فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ فى نيروبى، وكلاهما بحضور الرئيس

الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، إلا أنهما سرعان ما انهارا. ولا غرو، فقد أمسكت الجبهة الإسلامية القومية بزمام السلطة لتوقف عمليات إحلال السلام، وسرعان ما شرعت فى تخصيص موارد بشرية ومادية متزايدة للحرب. أما الجيش الشعبى لتحرير السودان فقد تلقى ضربتين موجعتين فى عام ١٩٩١: فقدانه لحليفه الرئيسى "الدرج" الإثيوبية، وتمرد قيادات حركة/ جيش التحرير.

واستشعاراً بالخوف من قرب انهيار حركة/ جيش تحرير السودان، قام إبراهيم بابانقيدا، الرئيس النيجيرى الأسبق والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، بعقد جولة مباحثات للسلام فى أبوجا (آيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٩٢). ونظرا لضعف حركة التمرد الممثلة من قبل "الفصائل" بقيادة كل من رياك مشار وجون قرنق، قامت الجبهة الإسلامية القومية، بثقتها المتزايدة بالنفس، باقتراح وجوب أن ينبنى الدستور على تعاليم الشريعة الإسلامية، مع إعفاء جنوب البلاد من تطبيق الحدود كآلية عقابية. أما فصيلا التمرد، فقد ألح كلاهما على ضرورة سيادة نظام ديمقراطى علمانى، وكذا على حق الجنوب فى إجراء استفتاء حول تقرير مصيره. وكانت تلك هى المرة الأولى التى قامت فيها حركة/ جيش التحرير باقتراح حق تقرير المصير، بيد أنه ليس واضحا ما إذا كان ذلك بسبب قدرة قرنق على تبنى ذلك الاقتراح والمصادقة على فحواه بعد أن أضحى غير مدين بالفضل لهايلا مريام ... أم أن مفاوضى الحركة قد أبدوا مبادرتهم الذاتية. إلا أن المباحثات قد انهارت بسبب رفض الخرطوم لاقتراحات المتمردين بشأن وجوب سيادة العلمانية ووجوب إجراء الاستفتاء.

وبعد مضى عام على ذلك، دعا بابانقيدا إلى جولة مباحثات ثانية فى أبوجا، حيث كانت حركة/ جيش تحرير السودان، ساعتها، أكثر ضعفا مما كانت عليه آنفا. ويتبنيها موقفاً مماثلاً لذلك المتخذ فى جولة المباحثات الأولى، قامت الخرطوم

باقتراح تقاسم السلطة والتنمية المتوازنة، كما قامت برفض انفصال الجنوب، واقترحت دستورا لا يشير إلى الإسلام كدين رسمى للدولة، مع إعفاء الجنوب من شروط بعينها مما تمليه الشريعة الإسلامية. إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان لم تقبل النهج الفيدرالى للخرطوم، ونادت بنظام حكم كونفدرالى، و"بسودان جديد علمانى ديمقراطى". كذلك، فقد ذهبت الحركة إلى أنه إذا لم تستجب الحكومة السودانية للمطالب المقترحة، فإنه يحق، ساعتها، للجنوب والمناطق المهمشة (جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق)، بالإضافة إلى أبيى ... أن تكون لها كلمتها بالتصويت إما للكونفدرالية أو للانفصال. إن القضايا الشائكة الخاصة بانفصال الجنوب، وكذا الخاصة بالدين وبحق تقرير المصير قد أدت، ثانية، إلى انهيار المفاوضات. ذلك كله كان مشهد الأحداث عشية محاولة "الإيقاد" الأولى لحسم النزاع فى السودان.

مبادرة "الإيقاد" الأولى للسلام فى السودان

إن فشل الجهود النيجيرية فى إحلال السلام قد فتح الباب أمام الإقليم لقبول التحدى، ولكن يجب أولا أن يتم إرساء آلية ملائمة. ولقد جاءت قوة الدفع المطلوبة من خارج الإقليم. فإنشاء "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية"، التى سبقت "الإيقاد"، قد جاء نتيجة ضغوط من قبل وكالات الغوث والمانحين الدوليين، فى حين اتبع اضطلاعها اللاحق بمسئوليات تتعلق بقضايا الأمن والسلام تفكيرا جديدا بشأن دور "الإقليمية" Regionalism، والتعاون الإقليمى فى حماية الاستقرار الدولى. وفى السابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، أطلقت "الإيقاد" مبادرتها للسلام، وذلك فى قمة أديس أبابا، وأنشأت لجنة للسلام مكونة من رؤساء كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا، وتم اختيار دانيال آراب موى، الرئيس الكينى حينذاك، رئيسا للجنة. هذا، وقد أسندت عملية الوساطة إلى لجنة دائمة

مكونة من وزراء خارجية الدول المذكورة آنفا، وكانت رئاسة اللجنة لكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تكوين "أصدقاء الإيقاد" من قبل البلدان الأوروبية الرائدة حيث تم التعهد بمعاونة "الإيقاد"، ودعم دورها فى حفظ السلام.

ووفقاً لذلك، اقترح الرئيس السودانى، عمر البشير، اضطلاع "الإيقاد" بعملية إحلال السلام. ومن ضمن أسباب قيام البشير بذلك الاقتراح، الرغبة فى استغلال مبادرة الأمم المتحدة والإفادة منها، والخوف من أن تقوم القوات العسكرية الأمريكية الموجودة فى الصومال – فى ظل غياب عملية سلام ناجعة – بالانتشار فى السودان، فضلا عن توقع تعاطف جماعات التمرد الإثيوبية والإريترية التى ساندتها حكومته فيما مضى. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد اعتبر حركة/ جيش تحرير السودان وكيلا عن الرئيس الإثيوبى هايلا مريام، والرئيس الأوغندى يورى موسيفينى، بيد أنه وعقب الإطاحة بنظام إثيوبيا العسكرى، كان الحزب يأمل فى أن تسود علاقات أفضل مع الحكومات الجديدة التى ستمسك بزمام السلطة. وبالفعل، فقد أيدت الحكومة الإثيوبية الجديدة علاقات حسن الجوار، وأشرفت على عملية طرد حركة/ جيش تحرير السودان من أراضيها كجانب من تعهداتها. بيد أن البشير، فى حالة ما إذا كان خلص إلى أن زعيمى إثيوبيا وإريتريا سيكونان متعاطفين مع الخرطوم، فسرعان ما كانت ستخيب آماله.

ذهب حزب المؤتمر الوطنى إلى أن أوغندا تقف مناصرة لحركة/ جيش تحرير السودان، على حين كان بإمكان جيبوتى، بصفتها عضوا فى جامعة الدول العربية ومنظمة العالم الإسلامى، دعم الخرطوم، إلا أنها لم تكن عضوا فى لجنة النزاعات. وبذا أضحت كينيا المرشح الإقليمى الأبرز للاضطلاع بتلك المهمة. فوفقا لتحليل أحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى، لم تكن كينيا ضالعة إلا بالكاد فى إمداد حركة/ جيش التحرير بأسلحة وعتاد، فضلا عن أن علاقاتها بزعامات التمرد كانت

محدودة للغاية. كذلك، فقد كانت كينيا، على الجانب السلبي، الأكثر عرضة للنفوذ الغربي، وبخاصة البريطاني والأمريكي، ومن وجهة نظر الحكومة السودانية، فإن المسئولين بها لا توجد لديهم دراية كافية عن الصراع في السودان بالمقارنة بنظرائهم الإثيوبيين والإريتريين. ووفقا لأحد مسئولي حزب المؤتمر الوطني، فبالرغم من أن "الإيقاد" لم تكن المنتدى الأمثل، بل كان ينظر إليها بصفتها "منبرا سياسيا"، إلا أنها كانت الجماعة الوحيدة القادرة على إقناع حركة/ جيش التحرير بقبول السلام. كذلك، لم يكن حزب المؤتمر الوطني ليرفض "مبادرة إفريقية"، وكان من المفترض أن تمنح "الإيقاد" بعضا من حماية ضد "اللاعب رقم (١)" ... الولايات المتحدة الأمريكية.

وسرعان ما سيتضح أن دول "الإيقاد" كانت تتقاسم اهتماما جمعيا بإخماد نيران الحرب الأهلية السودانية. وباعتلاء أسياسي أفورقي سدة الرئاسة في إريتريا، عام ١٩٩١، وحلول ملس زيناوي رئيسا للوزراء في إثيوبيا في العام ذاته، أضحى لدى "الإيقاد" زعيمان نشيطان على استعداد للاضطلاع بتلك المهمة. كذلك، فقد شكلت "لجنة دائمة للسلام" في السودان برئاسة "كالونزو موسيوكا" – وزير خارجية كينيا آنذاك. وفي آذار/ مارس ١٩٩٤، تم تدشين مفاوضات السلام رسميا، في العاصمة الكينية نيروبي. وقد قامت "الإيقاد" نتيجة لجهود سيوم مسفن – وزير خارجية إثيوبيا حينذاك – باقتراح "إعلان مبادئ" أكد على حق الجنوب في تقرير مصيره، إلا أنه جعل ذلك مشروطا بفشل الجبهة الإسلامية القومية في إرساء دعائم الديمقراطية والعلمانية. كذلك، فقد اشترط "إعلان المبادئ" ضرورة استجابة السودان لحاجة مواطنيه، على اختلافهم وتنوعهم، للعدالة الاجتماعية والسياسية. وبالرغم من انطوائه ضمنيا على وجود جماعات أخرى، بالإضافة إلى الجنوب، تعاني قمعا واضطهادا، فقد عكس "إعلان المبادئ" القدرة على المساومة من قبل كل

من "التيار الرئيسى للحركة الشعبية لتحرير السودان"، و"الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان"، خلال جولة المفاوضات الثانية فى أبوجا. أما الخرطوم فقد أصيبت بصدمة: كيف استقام لزعيمى فصيلين، ساعدتهما فى الوصول إلى السلطة، – جبهة التحرير الشعبية لإريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى – التقدم إلى الحكومة بمقترح منفر كهذا. هذا، وقد وافق متمردو الجنوب من "التيار الرئيسى للحركة الشعبية لتحرير السودان"، و"الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان" على "إعلان المبادئ"، بيد أنه، وفى أعقاب لغط كبير فى أروقة الحكومة، تم رفض الإعلان مما أفضى إلى مأزق استمر أربعة أعوام.

وكردة فعل لهذا الإخفاق، قامت الحكومة السودانية، وحركة/ جيش تحرير السودان بتوجيه طاقاتهما نحو الاقتتال فى معارك سياسية وحربية، والاستعداد لما سيكون، لا محالة، مواجهة أخرى على طاولة المفاوضات. وقد أقامت حركة/ جيش التحرير علاقتها مع "التحالف الوطنى الديمقراطى"، وهو تشكيل غير مترابط لقو ى معارضة "الشمال"، ومقره أسمرا، كوسيلة لمزيد من الضغط على الحكومة، وخلخلة موقف "الشماليين"، وكسب قبول الأحزاب التى يزعم أنها تمثل غالبية الشعب السودانى. وقد تمثل التعبير السياسى عن ذلك فى إعلان أسمرا فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥، والذى تضمن قبول حق تقرير المصير للجنوب ولمناطق أخرى متنازع عليها، وكذا تضمنه فصل السياسة عن الدين. إلا أن حق تقرير المصير للجنوب، والمصادق عليه من جانب إعلان أسمرا قد نشأ عن "إعلان مبادئ" الإيقاد. لذا، فقد أعطى إعلان أسمرا الأولوية لتشكيل حكومة ديمقراطية وإزالة جميع آثار الجبهة الإسلامية القومية، وكذا التوافق على دستور جديد للبلاد على أن يتم فى أعقابه التصويت على حق تقرير المصير للجنوب. وقد كانت جميع الأطراف، بمن فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، ملتزمة بمعاضدة الوحدة.

أما "التحالف الوطنى الديمقراطى" فقد حظى بدعم دولى كبير، وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والتى اعتبرته وسيلة لإضعاف شوكة الجبهة الإسلامية القومية، وذلك كحد أدنى، ووسيلة للإطاحة بالحكومة، كغاية قصوى. وفى ردة فعل إزاء ما وقر بأنه تهديد "إسلاموى" لسيادتها، صعدت كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا من دعمها العسكرى لحركة/ جيش تحرير السودان. وبنهايات عام ١٩٩٥ كانت قواتها المسلحة تتوغل عميقا داخل أراضى السودان. وفى أعقاب المحاولة الفاشلة لاغتيال حسنى مبارك، الرئيس المصرى آنذاك، على أيدى من ذهب الاعتقاد بأنهم عملاء للجبهة الإسلامية القومية، وذلك فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥ بأديس أبابا ... شرعت الولايات المتحدة فى دعم دول المواجهة تلك، حيث أمدتها بـ ٢٠ مليون دولار أمريكى لحماية نفسها من الخطر السودانى. وقد بلغت تلك السياسة أوجها حين أقدمت الولايات المتحدة على قصف مصنع "الشفاء" فى الخرطوم فى آب/ أغسطس ١٩٩٨، وكذا عند لقاء مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية وقتذاك، بقيادات "التحالف الوطنى الديمقراطى"، و"حركة/ جيش تحرير السودان"، وذلك فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ فى العاصمة الأوغندية كمبالا، حيث أوضحت جليا رغبة الولايات المتحدة فى تغيير نظام الحكم بالسودان. هذا، وقد أثبتت الأيام أن "التحالف الوطنى الديمقراطى" ما هو إلا "نمر من ورق" كمثل الخشب المسندة، إلا أن ذلك لم يكن واضحا حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين. ونظرا للدعم الكبير من دول الإقليم، فضلا عن المؤشرات التى أوضحت استعداد إدارة "بيل كلينتون" منح دعم متزايد للتحالف الوطنى الديمقراطى، وحركة/ جيش تحرير السودان، صار لدى الجبهة الإسلامية القومية مسوغات كثيرة للتوجس والارتياب،

وفى تلك الأثناء، واصلت الحكومة السودانية استراتيجية "السلام من الداخل"،

والتى أدت إلى توقيع اتفاق الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧ مع كل من "حركة استقلال جنوب السودان" بقيادة رياك مشار، وحفنة من جماعات التحرر الصغيرة، وكذلك إلى توقيع "اتفاق فاشودة" مع لام أكول عن الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان. إن هذين الاتفاقين قد عملا، حتما، على تأكيد حق تقرير المصير للجنوب، وهو المبدأ الذى تضمنته المادة ١١٣ من دستور ١٩٩٨، وبالرغم من أن اتفاق الخرطوم للسلام قد مثل أنموذجا لاتفاق السلام الشامل، إلا أنه لم يحظ بشرعية إقليمية أو دولية، الأمر الذى نبه الحكومة إلى أن أمثال تلك الجهود لن تكون فاعلة على الإطلاق. وقد أدى الاستنتاج السابق، بالتوازى مع ضعف نظام الحكم نتيجة الانقسامات الحادثة بشأن إقصاء الترابى، إلى عودة الجبهة الإسلامية القومية إلى طاولة مفاوضات "الإيقاد" فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ . وفى أيار/ مايو ١٩٩٨ وافقت الجبهة على إعلان المبادئ كأساس للتفاوض. إلا أنه وباندلاع الحرب الإثيوبية/ الإريترية فى الشهر ذاته، وهنت عزيمة الوسطاء وتراجع حافز الجبهة لقبول ممارسة منبنية على "إعلان المبادئ"، وطفقت مبادرة سلام "الإيقاد" فى التداعى.

ووفقاً لتلك المعطيات، قام "منتدى شركاء الإيقاد"، ومؤسسات المجتمع المدنى بإقناع دول "الإيقاد" بالموافقة على إنشاء سكرتارية دائمة وتعيين مبعوث خاص. وبالإضافة إلى ذلك، يمم "الإيقاد" وجهها شطر الدعم المالى والسياسى الغربى، وضمان ألا تتم مصادقة المجتمع الدولى على أية عمليات سلام أخرى. هذا، وقد تم تجديد انتداب ١٩٩١ فى تموز/ يوليو ١٩٩٩ بدعم من أطراف النزاع، وتم تأسيس سكرتارية مقرها نيروبى للاضطلاع بآليات الوساطة. كذلك، فقد تقرر أن يتم تعيين مبعوث خاص يتم تحديده بواسطة الرئيس الكينى، وأن يعين أعضاء كل لجنة فرعية لأوغندا وإثيوبيا وإريتريا مبعوثا متفرغا لفعاليات عملية السلام، بالرغم من أن

سفراءهم فى كينيا يعملون كمبعوثين سلام. وقد تم تعيين السفير دانيال امبويا، وهو دبلوماسى مخضرم، مبعوثا خاصا حيث شرع فى إنشاء السكرتارية وإدارة أعمال الوساطة. إلا أنه، وبالرغم من ذلك النظام المنقح، فإن محادثات تموز/ يوليو ١٩٩٩ فى نيروبى لم تحقق أى تطور جوهرى، مثلها فى ذلك مثل جولتى محادثات لاحقة أجريتا عام ٢٠٠٠ .

وكردة فعل إزاء الضعف البادى لعملية "الإيقاد"، تم تدشين عدد من المساعى الهادفة إلى إحلال السلام. وكانت أشهر تلك المساعى ... "المبادرة الليبية المصرية المشتركة"، والتى توجست من غياب المعارضة الشمالية، والهيمنة الإفريقية على عملية السلام، وعدم وجود دور رسمى لمصر بما لها من اهتمام كبير بالجار الجنوبى. كذلك، فقد عكست المبادرة معارضة كل من ليبيا ومصر لحق الجنوب فى تقرير مصيره، فقد كان ينظر إليه على أنه تهديد لمصر، باعتبارها دولة المصب، وتهديد لحصتها من مياه النيل. وقد وافق كل من الخرطوم وحركة/ جيش تحرير السودان على مبادئ المبادرة، إلا أن حركة التحرير أوضحت رغبتها فى أن تتم مراجعة وثيقة المبادرة كى تتضمن حق تقرير المصير للجنوب، واعتماد النهج العلمانى، فضلا عن تعاون المبادرة مع عملية سلام "الإيقاد"، وبعبارة أخرى، قامت الحركة برفض الوثيقة. هذا، وقد ذوت المبادرة الليبية المصرية المشتركة، إلا أنها قد مثلت برهانا ساطعا على مخاوف المصريين من حق تقرير المصير لجنوب السودان، وكذا غياب قوى المعارضة الشمالية عن طاولة المفاوضات.

أما نيجيريا، وبدافع من الخوف من الانهيار الوشيك لعملية سلام "الإيقاد"، فقد عمدت ثانية إلى محاولة إحلال السلام فى ربوع السودان. ولم تؤت تلك المحاولة ثمارها، بيد أنها قد دفعت إلى صدارة المشهد بقضايا من صميم النزاع القائم – الدين، والعرق، والتباينات الإقليمية ... الأمر الذى كان له أصداء واسعة فيما وراء

الحدود السودانية. كذلك، فقد كانت بؤرة تلك الجهود، وعلى خلاف جهود "الإيقاد"، تتمحور حول عملية أكثر شمولا انطوت على استقطاب القوى السياسية البارزة فى شمال البلاد وجنوبها. أما الملمح الآخر من ملامح ضعف عملية سلام "الإيقاد" فكان يعزى إلى التوترات فيما بين بلدان الإقليم، وقد بلغت تلك التوترات ذروتها عند اندلاع الحرب الإثيوبية/ الإريترية عام ١٩٩٨ .

مبادرة "الإيقاد" الثانية للسلام

أيار/ مايو ٢٠٠٢ - كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥

عمد مؤيدو "قرنق" الأمريكيون إلى إعادة صياغة صورته من شيوعى متحالف مع "الدرج" الإثيوبية والمعسكر الاشتراكى الشرقى إلى بطل أسطورى لحركة تحرير إفريقية، وكان ذلك بداية تغيير المفاهيم الأمريكية بشأن الحرب الأهلية السودانية. وقد بدا ذلك جليا، ففى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٧ وقع "بيل كلينتون"، الرئيس الأمريكى آنذاك، أمرا تنفيذيا بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية شاملة ضد السودان، ثم أتبعها فى التاسع والعشرين من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٩ بإعطاء أوامره للولايات المتحدة بإمداد الجيش الشعبى لتحرير السودان بالغذاء مباشرة، وإن تعارض ذلك مع قوانين سابقة حظرت تمويل المتحاربين فى الصراعات. وقد أعد هذا التدبير بواسطة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك، ومساعدتها سوزان رايس بدعم من شخصيات شهيرة كالنائب دونالد باين، وروجر وينتر من لجنة شئون اللاجئين، والبارونة كارولين كوكس من منظمة التضامن المسيحى الدولية. إلا أن هذا الإجراء قد عورض بشدة من قبل كثيرين، من أمثال الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، والذى كان يسعى للوساطة بين البشير ويورى موسيفينى، وكان معروفا عنه موقفه المعارض

لسياسات بيل كلينتون، ومن بعده رايس، في السودان. كذلك، فقد وردت معارضة أخرى في افتتاحية النيويورك تايمز خلصت إلى "أن إحدى مآسي الحرب السودانية تكمن في قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق بحجب التعاطف عن قضيتهم. وبالرغم من زعم عناصر ذلك الجيش بأنهم "مسيحيون" يقاومون أسلمة المجتمع، فإنهم يتصرفون كجيش غاز ديدنه القتل والنهب والاغتصاب". (النيويورك تايمز ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩).

إن قيام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن) بتعيين مبعوث خاص للسلام هو السيناتور/ جون دانفورث، قبل خمسة أيام من اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ قد مثل اهتماما أمريكيا متناميا بعملية السلام المتداعية في السودان، ومن ثم التخوف من أن تصبح في عداد الدول الفاشلة . كذلك، فمن الضغوط الأخرى التي أثقلت كاهل السودان تصنيفه كواحد من سبعة بلدان مدرجة في قوائم الخارجية الأمريكية كرعاة للإرهاب. إن الاهتمام بالسودان من قبل عدد من الكيانات البارزة – كتلة النواب السود بالكونجرس الأمريكي، واليمينيون المسيحيون، والليبراليون، وناشطو حقوق الإنسان، والمنظمات الخيرية الأمريكية، واللوبي النفطي (المنزعج جراء عدم السماح له بولوج السوق النفطية السودانية الواعدة نظرا للعقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة) ... ذلك الاهتمام قد تضافر مع التخوفات المتنامية من مغبات الإرهاب الدولي في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ ليفضي إلى مطالب بتدخل أمريكي متزايد في السودان.

إلا أن مسئولي الحكومة السودانية قد أنكروا المزاعم القائلة إن الضغوط الأمريكية كانت حاسمة في ورودهم إلى طاولة المفاوضات، وتقديم تنازلات بعينها. كذلك فقد أشاروا إلى أن البشير كان واضحا في "أن الدولة قد أجبرت أن تقاتل،

فى حين لم تكن تريد ذلك"، وأن "قرارا استراتيجيا" كان قد اتخذ لتبنى خيار السلام. وبالتأكيد، فعشية المحاولة الأخيرة "للإيقاد" لإحلال السلام، كان الوضع الأمنى للدولة فى تقدم إذ بدت متحكمة فى آبار النفط، كما كانت قادرة على استغلال الإيرادات غير المتوقعة لشراء عتاد عسكرى دائم التطور. وبدلاً عن ذلك، وحتى مع نهاية الحرب الإثيوبية/ الإريترية، استمرت أديس أبابا فى علاقاتها التعاونية مع النظام السودانى. أما داخليا، فبالرغم من كون الصراع الحادث فى نظام الحكم نتيجة لإقصاء الترابى وأتباعه صدمة قاسية، إلا أنه وبحلول عام ٢٠٠٢، تم تجاوز تلك الصدمة. وبالرغم من ذلك، فإن تقدير الحكومة للموقف تمثل فى أنه حتى ولو كان الجيش الشعبى لتحرير السودان قد منى بالهزيمة، إلا أنه ستظل هناك مشكلة كبيرة فى الجنوب يجب مجابهتها، وبالرغم من كون التهديد الموجه من قبل الإقليم قد تضاءلت حدته، إلا أنه من الممكن أن يعاد إحياؤه.

ولم يكن هذا الطرح من دون أسس تدعمه، إلا أنه لا يوضح لماذا عارضت الجبهة الإسلامية القومية جهود إحلال السلام من قبل حكومة الصادق المهدى، ولماذا رفضت تنفيذ شروط اتفاق الخرطوم للسلام. ويبدو أن الجبهة كانت تخشى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة دعمها للجيش الشعبى لتحرير السودان وجماعات مسلحة أخرى. ويساعد هذا فى تفسير الهجر السريع للسياسة "الإسلاموية" التوسعية للجبهة فى الإقليم، واستعدادها لتسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة، والتعاون مع الأمريكيين فى مجال الاستخبارات. إلا أن ولوج عملية السلام والمشاركة فيها، وبخاصة عملية قامت بقصر المشاركة على الجبهة الإسلامية القومية وحركة/ جيش تحرير السودان، وعمدت إلى توصيف الصراع فى السودان وفقاً لمصطلحات شمالية/ جنوبية ... كان مغريا، لأنه سيحط من قدر التحالف ما بين حركة/ جيش تحرير السودان وحلفائها الشماليين، وسيجعل بقاء

الاتفاق مرتهنا بالموقعين عليه، ومن ثم ضخ دماء جديدة فى النظام الخائض غمار الحرب. أما التقدم بالدعم والتشجيع فكان رسالة بعث بها جورج بوش (الابن)، الرئيس الأمريكى الوشيك، مفادها أنه وعلى العكس من تركيز الرئاسة الأمريكية تحت زعامة كلينتون على قضية تغيير نظام الحكم، فإن إدارة بوش ستسعى إلى إشراك نظام الحكم على نحو فاعل.

إن نقطة البدء فيما يخص انخراط الولايات المتحدة المتصاعد فى عملية إحلال السلام كانت التقرير الذى أعده السيناتور/ دانفورث ... ذلك التقرير الذى اقترح حزمة من تدابير بناء الثقة، من بينها هدنة فى جبال النوبة، وكذا المناطق والأوقات التى تتسم بالهدوء حيث يمكن بموجبها إعطاء أمصال ولقاحات، وكذا توفير خدمات إنسانية خيرية، بالإضافة إلى لجنة تكون مهمتها إعداد تقارير بشأن قضية "العبودية" أو الاسترقاق، والعمل على إنهاء الهجوم على الأهداف المدنية، وإنشاء منظمة للتأكد من أن المزاعم والادعاءات بشأن أحداث وممارسات بعينها من قبل كل من الجماعتين المسلحتين ... يجرى التحقيق بشأنها بحيدة. وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، تمت الموافقة على "قانون سلام السودان"، والذى دعا إلى مزيد من العقوبات إذا تم اكتشاف أن السودان لا يشارك بإخلاص فى مفاوضات السلام. وما إذا كانت تلك التدابير قد عملت على زيادة الثقة المتبادلة فيما بين الحكومة وحركة/ جيش تحرير السودان يظل محل شك، لكنها تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على استعداد لاستخدام القوة لتحقيق مآربها. أما دانفورث فلم يشر مطلقا إلى الحاجة للتحول الديمقراطى كجزء من عملية السلام. كذلك فمن اللافت أنه وبالرغم من مناشدة جهات عدة للولايات المتحدة أن تصوغ مبادرة السلام الخاصة بها، فإن الإدارة الأمريكية قد أوضحت أنها دعمت الجهود الإقليمية بقيادة "الإيقاد"، مُبينة أنها لن تقود عملية سلام منفصلة.

لذا، فقد كانت إعادة إحياء عملية السلام فى طورها النهائى استجابة لاهتمام أمريكى متنام بالصراع فى السودان، ودعمها لجهود "الإيقاد" فى حسم ذلك الصراع. أما "الإيقاد"، فقد قامت بإحلال الجنرال لازارو سومبيو محل السفير دانيال امبيو كمبعوث خاص، فى حين اكتسبت سكرتارية بعثة "الإيقاد" فى السودان صبغة قانونية شرعية بمقتضى القانون الكينى، والذى منح أعضاء البعثة صفة دبلوماسية، كما منح سومبيو صفة مزدوجة كمبعوث خاص، وكسفير كينيا للسلام. كذلك، فمما عمل على تدعيم مكانة الجنرال سومبيو علاقته بالرئيس الكينى دانيال آراب موى، حيث عمل إلى جواره لأكثر من عقد كامل. لقد أدى الانخراط المتزايد لأولئك المسئولين فى عملية السلام إلى تعزيز الحس المتنامى لامتلاك الحكومة الكينية مقدرات تلك العملية، بيد أنه أدى – فى الوقت ذاته – إلى إضعاف الروابط مع سكرتارية "الإيقاد". وفيما ضعفت الرابطة بالإيقاد، تدعمت العلاقة بين كل من نيروبى وواشنطن.

وعقب هجمات الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو متزايد، بمطالبة كينيا بالاضطلاع بدور رئيسى فى الحرب على الإرهاب نتيجة للموقع الاستراتيجى المميز للأغلبية المسلمة بها والتى تحيا على الشاطئ الذى يقابل الخليج غير المستقر. وقد أدى القصف الإرهابى للسفارة الأمريكية فى نيروبى فى آب/ أغسطس ١٩٩٨ إلى زيادة ربط كينيا بالولايات المتحدة وسياساتها فى الإقليم، وعليه فقد أضحت متلقيا كبيرا للدعم الأمنى. وإلى جانب القواعد البريطانية التى كانت فيها لوقت طويل، منحت كينيا بعض الأراضى للقوات العسكرية الأمريكية فى شمال شرقى البلاد، وأصبحت مومباسا مركزاً رئيسياً للسفن الحربية الغربية التى كانت تذرع الخليج، وكذلك فقد توطد التعاون الاستخباراتى فيما بين البلدين. ونظراً لقيام الولايات المتحدة بتحديد الرابط فيما

بين الأمن القومى وعملية السلام السودانية، فقد تأكد الأمريكيون أن كينيا قد باتت مهيأة للاضطلاع بدور هام، وأن المفاوضات ستتم تحت قيادة الجنرال سومبيو الذى تلقى تعليمه فى الولايات المتحدة، وكان رئيسا للمخابرات الكينية، وقائدا للجيش، فضلا عن إقامته لعلاقات مع قيادات حركة/ جيش تحرير السودان خلال قيامها بالانسحاب من قواعدها بإثيوبيا عام ١٩٩١ .

فى أيار/ مايو ٢٠٠٢، بدأت الجولة الأولى التى ستظهر الأيام أنها كانت الطور الأخير فى عملية السلام السودانية، فى "كارين"، إحدى ضواحى العاصمة الكينية نيروبى. هذا، وقد كان الفريق المفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطنى تحت قيادة "إدريس محمد" – وزير دولة برئاسة الجمهورية، فيما كان الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "إيليا مالوك الينج"، ابن عم جون قرنق. وكان الاهتمام منصبا على التوصل إلى قبول لاتفاق إطارى، إلا أن اجتماعات "كارين" قد انقضت ولم تحرز إلا تقدما محدودا.

أما الجولة التالية، فقد بدأت فى السابع عشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ببلدة مشاكوس بكينيا، حيث كان الوفد الحكومى ما يزال تحت قيادة "إدريس محمد"، أما الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان فقد كان بقيادة موال آخر لقرنق هو نيال دينق نيال. وفى محاولة لتحفيز سير المفاوضات، قام الجنرال سومبيو وأعضاء الوساطة بإعداد مسودة نص تفاوضى من جانب واحد، إلا أن هذا النص لم يتضمن حق جنوب السودان فى تقرير مصيره. ولم تكن الحركة الشعبية هى الطرف الوحيد الذى استشاط غضبا، بل لقد انسحب المبعوث الأمريكى من المفاوضات محبطا كسيفا، رغم أن السيناتور دانفورث قد اعتبر أن حق تقرير المصير لم يكن لترضى به الجبهة الإسلامية القومية على الإطلاق. وفى أعقاب تلك النكسة، عمد سومبيو إلى ترتيبات كى تعبر الأطراف بمقتضاها عن

غضبها من خلال مجموعة من الجلسات وورش العمل لمناقشة قضايا كالهوية الإفريقية، والاسترقاق، وحق تقرير المصير. هذا، وقد اعتبر الوسطاء تلك الممارسة نافعة، إلا أن الأمريكيين قد اعتبروها مضيعة للوقت إذ لم ينجم عنها العودة إلى المفاوضات الأصلية.

وفى الخرطوم، كان الحزب الحاكم ينشط لمواجهة ذلك الأمر. وقد أخبر وزير جنوبى فى الحكومة السودانية مؤلف الكتاب بأنه قد حذر فى اجتماع وزارى من أنه إذا لم توافق الحكومة على مبدأ حق تقرير المصير للجنوبيين فى مشاكوس، فإنها، بذلك، ستقوم بإلقاء ظلال من الشك حول مدى التزامها باتفاق الخرطوم للسلام، وسيعمل ذلك على تشجيع الالتحاق بصفوف الجيش الشعبى لتحرير السودان. كذلك فقد أخبر الوزير ذاته ووزير آخر مؤلف الكتاب بأنهما قد ناشدا الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان بألا يعارض رغبة حزب المؤتمر الوطنى فى تطبيق الشريعة، إذ سيؤدى ذلك إلى تشجيع الجنوبيين على التصويت لصالح الانفصال. وقد ذكر الوزيران أن اتفاق الخرطوم للسلام قد أقر مبدأ تطبيق الشريعة، وبالمقابل فقد شدد على الالتزام بحق تقرير المصير للجنوب. هذا، ويفهم من كلامهما أنه ووفقا لأوامر قرنق، فإن الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية للتحرير سيوافق على حق تقرير المصير للجنوب، على أن يتم ذلك بموجب استفتاء يقتصر الاختيار فيه على المفاضلة بين الوحدة أو الفيدرالية أو الكونفدرالية، ولا يكون مبدأ الانفصال متضمنا فى الاختيارات. وفى الوقت ذاته، أخبر آخرون دانفورث والأمريكيين بأنه لن يكون ثمة اتفاق سلام دونما التزام بحق تقرير المصير. وللتدليل على ذلك، نظم عدد من المسئولين الجنوبيين بالحكومة السودانية تظاهرة فى مشاكوس دعت إلى حق الجنوب فى تقرير مصيره.

وفى النهاية، توصلت الأطراف إلى اتفاق بشأن ما سيعرف لاحقاً ببروتوكول

مشاكوس، والذى تم التوقيع عليه بواسطة سالفاكير ممثلا عن حركة/ جيش تحرير السودان، والدكتور غازى صلاح الدين ممثلا عن حزب المؤتمر الوطنى، وبحضور الرئيس الكينى دانيال آراب موى، وذلك فى قصر الرئاسة فى العشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ . ومن الملاحظ أن بروتوكول مشاكوس قد اشتمل على حق الجنوب فى تقرير مصيره اشتمالا وافيا. وقد كانت ردة فعل الأمريكيين الأولى هى رفض البروتوكول على الفور استنادا إلى عدم استشارة الجنرال سومبيو لهم أولا فى هذا الشأن. ولعل الأمر شبه المؤكد أنهم قد أحيط بهم إذ فوجئوا بالاتفاق حول حق تقرير المصير، علماً بأن معرفتهم بالوضع التفاوضى للحركة الشعبية لتحرير السودان كانت مستقاة من لقاءاتهم مع جون قرنق، والذى كان يعارض ذلك الالتزام الصريح. كذلك، فقد فوجئ قرنق ذاته بتمسك سالفاكير بالانفصال كممثل للحركة. ووفقا لأحد القريبين من قرنق آنذاك، فقد كان قرنق "شديد الاهتياج". وما من شك فى النزعة الانفصالية التى قد انطوى عليها تفكير سالفاكير حينذاك ولاحقا، إلا أن "النائب الوفى" كان قد أخذ المبادرة بالفعل حيث لقى استحسانا كبيرا من قبل الجيش الشعبى للتحرير، والذى كان، على الدوام، منظمة انفصالية رغما عن خطابات قرنق البلاغية الرنانة. ولا ريب فى أن ذلك الفعل المحورى قد كان نقطة البداية لتوتر العلاقات فيما بين قرنق وسالفاكير ... ذلك التوتر الذى كاد يفضى إلى انهيار حركة/ جيش تحرير السودان فى غضون سنوات قلائل لاحقة.

وسرعان ما قدر قرنق أن ليس بوسعه الكثير ليفعله إزاء اتفاق تم التوقيع عليه بالفعل، وأنه إذا ما أقدم على توبيخ سالفاكير على الملأ فسوف يثبت جليا أن زمام الأمر قد أفلت من قبضته، وسيضعه ذلك فى صدام مع الحركة الشعبية التى صادقت، وبقوة، على بروتوكول مشاكوس، إلا أن قرنق قد قام، من فوره، بإقصاء سالفاكير وإحلال نيال دينق نيال محله، أما قضية الالتزام بحق تقرير مصير

الجنوب بمقتضى استفتاء يجرى فلم يتم مناقشتها مجددا. وفى أعقاب تشاورات وافية مع قرنق، وبعد "جس النبض" سياسيا، صادقت الولايات المتحدة الأمريكية على بروتوكول مشاكوس، بل وامتدحته. أما الدكتور غازى صلاح الدين فقد تم انتقاده بشدة من قبل حزب المؤتمر الوطنى لقيامه بالتوقيع على وثيقة البروتوكول، كذلك فقد تم إقصاؤه عن المفاوضات. أما التحالف الوطنى الديمقراطى فقد أصابته الصدمة، هو الآخر، جراء التزام بروتوكول مشاكوس بمبدأ حق الجنوب فى تقرير مصيره، والذى فاق ما ورد من قبل فى إعلان أسمرا، وكان على النقيض تماما من التوكيدات التى أعطاها قرنق للتحالف.

وفى حين أكد كل من البيان الرسمى للجنة الوزارية الفرعية للإيقاد فى السودان (١٩ - ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٩)، والبيان الرسمى المشترك للجولة الأولى من مهمة اللجنة السياسية (٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢) ... على التزامهما بإعلان المبادئ، فإن بروتوكول مشاكوس، والذى أتاح الإطار، لا يشبهه إلا تشابها ظاهريا وسطحيا. وقد ذهب الجنرال سومبيو إلى وصف إعلان المبادئ بأنه "تحليل متكامل الأركان". كذلك فقد ذكر أنه قام بترجمة الإعلان فى نص واحد ثم سلط الضوء على قضيتين رئيسيتين هما: حق تقرير المصير، وفصل السياسة (الدولة) عن الدين. وبعبارة أخرى، فقد كانت النية "أن يكون بروتوكول مشاكوس "تبسيطا"، بيد أنه - فى الواقع- قد أغفل أركانا رئيسية من "إعلان المبادئ". وبالرغم من أنه لم يتجاوز الورقة الواحدة، فقد صادق "إعلان المبادئ" على حق الجنوب فى تقرير مصيره، ولكنه قد صمم، فى الوقت نفسه، لتبديد مخاوف الرئيس عمر البشير، وللتناغم مع رؤية قرنق بشأن "السودان الجديد"، والتى أكدت على الحاجة الماسة للقضاء على التباينات الصارخة داخل السودان، حيث لم تعمد إلى اختزال المشكلة فى بعد شمالى/ جنوبى. وبالفعل، فقد اشترط إعلان المبادئ أنه:

واعترافاً بأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق والإثنيات والأديان واللغات، وتأكيدا لعدم استخدام الدين كعامل للفرقة، اتفق على ما يلى:

- الأديان والأعراف والمعتقدات مصدر للقوة الروحية والإلهام للشعب السودانى.

- تضمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لأتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف، ولا يجوز التمييز ضد أى شخص على هذه الأسس.

- تولى جميع المناصب، بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة، والتمتع بجميع الحقوق والواجبات يتم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراف.

- يمكن أن تجرى وتنظم كل الأمور الشخصية والعائلية، ومن ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء، وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة والقوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر.

- حرية العبادة والتجمع من أجل أداء الممارسات الدينية أو الممارسات الخاصة بالمعتقدات الأخرى وتأسيس وحماية الأماكن التى تقوم لأداء هذه الشعائر.

- خلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان.

- إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادى والاجتماعى للسودان، ويرسى العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتى تخدم الحقوق الأساسية، الإنسانية والسياسية، لكل شعب السودان.

وبينما نادى إعلان المبادئ بفصل الدولة (السياسة) عن الدين، فإن بروتوكول مشاكوس قد صادق فقط على ذلك المبدأ فى الجنوب. ونتيجة لذلك، فإن البروتوكول قد أهمل الرؤية العامة لمشكلات السودان ككل وانحصر اهتمامه فى تلبية الرغبات الآنية للأطراف المشاركة. كذلك، فبينما جعل إعلان المبادئ حق الجنوب فى تقرير مصيره مشروطا بفشل الحكومة فى إرساء الديمقراطية والعلمانية، والتوزيع العادل للموارد، فإن بروتوكول مشاكوس قد نص على منح الجنوب الحق فى تقرير مصيره بعد فترة انتقالية بغض النظر عن أية تغيرات قد تطرأ على الدولة المركزية. لذا، فبالرغم من إيمان "الإيقاد" بأن إعلان المبادئ قد شكل الأساس لمسيرة السلام السودانية، فإن الرؤية السائدة، حينذاك، آمنت بكون بروتوكول مشاكوس اختراقا بما يناقض التوكيد المذكور آنفا من قبل الجنرال سومبيو بأن البروتوكول هو روح سياسة إعلان المبادئ ولبها. وفى الواقع، فقد أبحر بروتوكول مشاكوس فى بحار سياسية متباينة. وقد خلص مبعوث تابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، كان ضالعا فى المفاوضات، إلى أنه لا يوجد أى "رابط حقيقى" بين إعلان المبادئ من جهة، وبروتوكول مشاكوس من جهة أخرى. كذلك فقد قام أحد مفاوضى حزب المؤتمر الوطنى بإخبار المؤلف بأن "بروتوكول مشاكوس كان مختلفا تماما عن إعلان المبادئ"، بالرغم من أن ذلك التقييم لم يكن يتبناه الكافة. وبالإضافة إلى ذلك، وإدراكا بأن الجزء الأكبر من الفترة الأخيرة من عملية سلام "الإيقاد" قد تمت فى ظلال المأسى الإنسانية فى دارفور، والتى أبانت جليا أنه لا يمكن اختزال مشاكل السودان وفقا لرؤية شمالية/ جنوبية، بل وفقا لصراع إسلامى/ مسيحى، فإن التحليل الذى انبنى فوقه إعلان المبادئ ليبدو أكثر إقناعا من اختزالية بروتوكول مشاكوس. حتى أنه، وفى تلك الأثناء، كان البروتوكول أشبه ما يكون بخارطة طريق لانفصال جنوب السودان، وليس الاتفاق الشامل الذى ادعاه مؤيدوه.

وعلى أية حال، فإن إذعان الحكومة وتسليمها بحق الجنوب فى تقرير مصيره كان قد تم قبوله فى عدد من المنتديات، فيما ذكرت زعامات حركة/ جيش تحرير السودان، فى حينه، أنهم لم يكونوا يتوقعون أن يرفع حزب المؤتمر الوطنى لواء قضية حق تقرير المصير. والذى بدا أنه الحقيقة أن حركة/ جيش تحرير السودان كانت قد فقدت الثقة فى حزب المؤتمر الوطنى، ولذا فقد كانت بحاجة إلى وعد آخر بحق تقرير المصير، على أن يكون بمرأى ومسمع من المجتمع الدولى، هذه المرة. كذلك فلم تكن حركة/ جيش تحرير السودان راغبة فى الاعتراف بأى من اتفاقى الخرطوم وفاشودة للسلام. (فى حين خلص أحد مفاوضى الحركة إلى أنهما قد مهدا الأساس "لاتفاق السلام الشامل"، فيما قام مفاوض آخر بإخبار المؤلف بأن تلك الاتفاقات لم تكن إلا مستندات تم التوقيع عليها، وقصد بها أن يتم وأدها فى مهدها)، كذلك لم تكن الحركة راغبة فى الاعتراف بدستور ١٩٩٨، ورغبت فى ادعاء الحق فى الحصول على ذلك الاعتراف. وفى تلك الأثناء، سعى حزب المؤتمر الوطنى إلى تصوير حق تقرير المصير على أنه "حل وسط" جيد، وأن بمقدور قرنق، الملتزم بخيار الوحدة، أن يستقطب كلاً من حركة/ جيش تحرير السودان، وكذا الجنوبيين ليتبنوا رؤيته. ووفقا لما قيل، فإن "الحل الوسط" الذى انطوى عليه بروتوكول مشاكوس كان يبدو أقل شأنا عما كان مخططا أن يبدو عليه.

وخلال المفاوضات، كانت هناك قضية أخرى قد ولدت إشكالية كبيرة داخل صفوف المعسكر "الجنوبى"، ألا وهى وضع كل من أبيى، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق. أما قرنق، فقد أصر على الضغط لتضمين تلك المناطق فى البروتوكول. إن حقيقة كون بعض زملاء قرنق المقربين فى حركة/ جيش تحرير السودان ينتمون إلى أبيى، كما كانت الحال فيما يخص ابن السودان الشهير، فرانسيس دينق، وهو موال لقرنق ... قد جعل من الصعب ترك تلك المناطق غير

متضمنة فى المفاوضات. بيد أن الكثير من الجنوبيين كانوا قد آمنوا أنه كان يتوجب على زعماء أبيى والذين قرروا ضمها إلى الشمال المبادرة بحسم الأمر، أما المناطق الأخرى فقد كانت، دستوريا، جزءا من الشمال، ولذا فإن تضمين المناطق الثلاث فى عملية السلام سيتم الاعتراض عليه من قبل حزب المؤتمر الوطنى، بما سوف يؤدى إلى تعقيد المفاوضات بلا داع. وبإزاء المعارضة القوية، توجب على قرنق أن تلين قناته، ولم يكن ثمة ذكر لتلك المناطق فى بروتوكول مشاكوس.

إلا أنه قد نتج عن ذلك أن واجه زعماء حركة/ جيش تحرير السودان المنتمون إلى تلك المناطق شبه انتفاضات من أتباعهم. وقد طالب كل من مالك عقار اير من جنوب النيل الأزرق، وعبد العزيز آدم الحلو من جبال النوبة أن يتم اعتبار المناطق المهمشة جزءا من الجنوب، وأن تمنح الحق فى تقرير المصير. وبالفعل، فقد عمت موجات من الاستنكار وعدم الرضا صفوف عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أعقاب بروتوكول "جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان"، وبخاصة ضمن مؤيدى جبال النوبة، إلى الحد الذى كادت معه الحركة أن ينفصم عراها، ونهض ذلك دليلا آخر على السبب فى إقصاء قرنق لسالفاكير عن رئاسة الفريق المفاوض التابع للحركة.

وبعيداً عن قضية حق الجنوب فى تقرير مصيره، فمن المرجح أن كان الشرط الأساسى فى بروتوكول مشاكوس هو التزام كلا الطرفين بأن يجعلا خيار "الوحدة" يبدو جذابا، وهو شرط قصد به أنه يتعين على الجنوبيين الاقتناع بأنه سوف يتم الحفاظ على هويتهم الحضارية وحقوقهم على امتداد ربوع السودان، وأنهم سوف يعاملون كمواطنين أكفاء مقدرين . إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تؤمن بأن ذلك الشرط إنما ينطبق على حزب المؤتمر الوطنى فحسب، وعلى أية حال، لم يصدق أحد فى الفريق المفاوض التابع للحركة أن الحكومة ستفى بذلك الالتزام

الذى تعهدت به. ونتيجة لذلك، فقد تم النظر إلى ذلك الشرط على أنه ورقة "خروج من السودان"، إذ ظلت زعامة الحركة مؤمنة، وحتى موعد الاستفتاء، بأن حزب المؤتمر الوطنى لن يرسى الشروط الديمقراطية التى يمكنها جعل خيار "الوحدة" جاذبا للجنوبيين. وقد أشار أحد مفاوضى الحركة السابقين للمؤلف بأن "الوحدة تعد خطرا يتهدد بقاء حزب المؤتمر الوطنى" لأن أى نظام ديمقراطى حقيقى سيعنى تقويض الحركة، كما أشار إلى أنه حتى قبل بدء عملية سلام الإيقاد، فإن أعضاء الحزب الحاكم قد سعوا لانفصال مبكر للجنوب، وذلك لتأكيد سيطرتهم المستدامة على القلب الإسلامى فى شمال البلاد.

بيد أن التناقضات لم تقتصر على المعسكر الحكومى. إذ بينما كان قادة الجيش الشعبى وجنوده ملتزمين رسميا بتحقيق "سودان جديد موحد"، فقد كان حافزهم هو الرغبة فى تحقيق استقلال الجنوب بانفصاله، وهو الأمر الذى أفسد المفاوضات وعمل على تعقيد عملية السلام. وقد ذكر أحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى أن "لدى قرنق تصوره الخاص عن الوحدة، وهو التصور الذى يتعارض مع تصور الشعب السودانى".

إلا أن ديباجة بروتوكول مشاكوس قد أشارت إلى أن "الطرفين (حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبى لتحرير السودان) يرغبان فى تسوية النزاع فى السودان بأسلوب عادل ومستدام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع". (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢ – الديباجة). أما المبدأ الأول للبروتوكول فقد نص، بدوره، على "أن وحدة السودان، التى تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطى، والمساءلة، والمساواة، والاحترام والعدالة لجميع مواطنى السودان، ستظل هى الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار (بروتوكول

مشاكوس ٢٠٠٢: ١ – ١)، وهناك العديد من إحالات مماثلة وردت فى اتفاق السلام الشامل، تشير بجلاء إلى الالتزام بخيار الوحدة وأن كلا الطرفين يتشاركان فى ذلك الالتزام. إلا أنه من الجلى أن العديد من أعضاء الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان كانوا "انفصاليين"، بمن فيهم سالفاكير والذى وقع وثيقة البروتوكول ممثلا عن الحركة.

إن تأييد انفصال الجنوب لم يقتصر على الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذ يتضح ذلك من عدم رغبة حزب المؤتمر الوطنى السماح لجماعات تمرد أخرى بالمشاركة فى المفاوضات، إذ يؤدى ذلك إلى صبغ تلك المفاوضات بطابع أكثر اتساعا يمتد ليشمل السودان بأسره. ويصر الحزب على أن تفهم المفاوضات فقط على اعتبارها شأنا شماليا/ جنوبيا، وهى أيديولوجية تعلى، على الدوام، الالتزام بالإسلام والولاء له فوق وحدة السودان. وكما سنرى لاحقا، فإنها تظهر تأييد الحزب الفاتر لحملة "الوحدة" خلال الاستفتاء. كذلك، فمن العسير أن يصدق المرء أن الوسطاء والسفير/ المبعوثين، والولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا يعلمون، أو لم يشكوا فى، ما اكتنف الالتزام "بالوحدة" من نفاق وتزلف. إن الأمر كان أشبه بوجود جهد جماعى لتضليل الشعب السودانى والمجتمع الدولى عن حقيقة الاتفاق الذى تم التوصل إليه.

إن بروتوكول مشاكوس صريح فى التزامه بالتحول الديمقراطى فى السودان، على الرغم من وجود عوامل وجيهة للتشكك فى نزاهة ذلك الالتزام. هذا، وقد بدا أن الوسطاء والمتحاربين يؤمنون بأن شرعية اتفاق السلام ترتكن إلى التزام بالتحول الديمقراطى. والبروتوكول حافل بالإشارات إلى "الحكم الديمقراطى، والمساءلة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطنى السودان" (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢: ١– ١)، حيث يؤكد على أن "شعب

جنوب السودان له الحق فى رقابة وحكم شئون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة فى الحكومة القومية (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢: ١- ٢)، وينص على حق السودان فى "إقامة نظام ديمقراطى للحكم يأخذ فى الحسبان التنوع الثقافى والعرقى والدينى والجنسى واللغة، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان" (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢: ١- ٦).

لذا، فقد كان من الصارخ قيام أحد مفاوضى حزب المؤتمر الوطنى بإخبار المؤلف بأنه "لايوجد إيمان بالديمقراطية لدى أى من الطرفين". كذلك، فقد ذهب مفاوض جنوبى من الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أن "جميع البروتوكولات يتم التوقيع عليها عن سوء نية وخبث طوية"، حيث شاركه ذلك الرأى كثير من رفاقه. كذلك، فقد أدرك العديد من مفاوضى الحركة الشعبية بأنه لن يسمح مطلقا بأن يتولى مسيحى جنوبى منصب رئيس الدولة رغما عن الوعود بإمكانية ذلك، بما فى ذلك استحالة تولى جون قرنق ذلك المنصب لو كان قد بقى على قيد الحياة. ولم يكن طرفا المفاوضات مؤمنين بما كانا يقومان به وسرعان ما اتضح لاحقا أن خللا كبيرا فى بروتوكول مشاكوس يكمن فى الفجوة بين العبارات الديمقراطية الفضفاضة، وبين الطرائق التى تصبغ تلك العبارات بلغة منضبطة محددة. وكما كان هناك انفصال بين الرؤية الشاملة الرحبة لإعلان المبادئ، وبين بروتوكول مشاكوس والذى تم إعداده لتلبية مطالب الأحزاب الحاكمة فى شمال البلاد وجنوبها، كانت هناك فجوة أخرى بين المزاعم الديمقراطية لبروتوكول مشاكوس، وبين البعد الميكيافيلى (المنفعى البراجماتى) للبروتوكولات التى تلته، وبين النهج غير الديمقراطى الذى تم تبنيه واعتماده.

من سيادة "حزبين" إلى سيادة "شعبين"

كان بروتوكول مشاكوس مهما لأنه حتى وإن كان قد تناول قضايا قديمة، إلا أن الفريقين انتظما فى تعهداتهما لأحدهما الآخر، وتعهداتهما لجمهور ناخبيهما، وتعهداتهما – من خلال الوسطاء والسفير/ المبعوثين والمراقبين – للعالم بأنهما سيحاولان جهدهما التوصل إلى اتفاق سلام، أو – على أدنى تقدير – تلك كانت الصورة التى تم تقديمها. وهناك وجه آخر لذلك التعهد تمثل فى اجتماع جرى بين جون قرنق والرئيس عمر البشير فى العاصمة الأوغندية كمبالا عقب توقيع البروتوكول مباشرة. وبينما سعى زعماء كثر إلى استضافة ذلك الاجتماع، إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان قد وقع اختيارها على كمبالا وذلك لتقديم الشكر للرئيس الأوغندى يورى موسيفينى على الدعم الذى قدمه للحركة، كذلك فقد يكون قرنق قد أراد أن يوقع البشير فى حرج، إذ أنه كان قد قام بسب موسيفينى قبلها.

إلا أنه وقبل أن تسلك المفاوضات مسارها، كان هناك خلاف كبير حول إصرار حركة/ جيش تحرير السودان على ترك المشاورات بشأن مفاوضات وقف إطلاق النار إلى المرحلة الأخيرة من عملية السلام إذ كانت سلاحها الوحيد للضغط على الحكومة السودانية. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد كان صلبا كذلك حيث ذهب إلى أنه إذا كان المراد اعتبار المفاوضات جدية، يستلزم الأمر، حينئذ، التوصل إلى وقف إطلاق النار. ومما أثار حفيظة الحكومة وأجج غضبها قبول الجنرال سومبيو ما ذهبت إليه حركة/ جيش تحرير السودان من الإيمان بأن القتال والتفاوض المتزامنين من شأنهما خلخلة الوضع القائم المتجمد فى ميدان المعركة، والذى يترجم على أنه اتفاق غير عادل على طاولة المفاوضات. وسواء أكان الهدف تدعيم موقفه على طاولة المفاوضات أو كان الحط من شأن عملية السلام برمتها من قبل

قرنق لعدم رضائه عن بروتوكول مشاكوس، فقد قام الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، بالاستيلاء على مدينة "توريت" الاستراتيجية بولاية الاستوائية. أما الدافع للتشكك فى الاحتمال الخاص بقرنق، فبما أن ناتج عملية السلام سوف يؤدى، بالضرورة، إلى انتقال الجنوب برمته إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، فلن يكون، إذا، ثمة مزية عسكرية فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى.

كذلك كان غضب حزب المؤتمر الوطنى جراء الاستيلاء على "توريت" بسبب الأعداد الكبيرة من كبار القيادات العسكرية الذين أُغتيلوا فى الهجوم، بالإضافة إلى اغتيال الملا أحمد حاج نور، الصديق المقرب من البشير، والإسلامى البارز. وعليه، فقد انسحب الحزب من المفاوضات، وبعد ذلك بستة أسابيع تم استعادة "توريت" بواسطة القوات المسلحة السودانية، والمدعومة بقوة من قبل "قوة دفاع جنوب السودان"، دونما نزال يذكر إذ تم الدفاع عن المدينة عن طريق الشباب الذين تم جلب بعضهم من المدارس الثانوية برمبيك، فيما كان البعض الآخر قد حضر لتوه من معسكرات للتدريب بكوبا. أما الحكومة فقد عادت إلى طاولة المفاوضات حيث أصرت على وقف شامل للأعمال العدائية ... تلك التى كانت تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية والجنرال سومبيو. وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاق إلى أن تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

أما الوسطاء، وفى ظل وقف إطلاق النار، فقد سعوا إلى التوصل إلى اقتراح جامع شامل بهدف حسم القضايا المعلقة الناتجة عن بروتوكول مشاكوس وتعقيداته. وبالرغم من التطمينات بإمكانية مراجعة الاقتراح، فإن حزب المؤتمر الوطنى كان مؤمنا بأن ذلك الاقتراح (أو مشروع ناكورو الإطارى) قد هجر لغة بروتوكول مشاكوس ونبذها، وانحرف عن خيار وحدة السودان، وأعطى وزنا أكبر

للحكم الذاتى فى الجنوب. ووفقا للفريق المفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطنى فإن مشروع ناكورو الإطارى لم يكن صيغة التزام مرحباً بها من قبل مستشارى الحزب، إذ قصد برفضه السريع والقاطع توجيه رسالة هامة مفادها أن أولئك المستشارين، وليس الوسطاء، هم المسكون بزمام التحكم فى عملية السلام. أما حركة/ حزب تحرير السودان فقد كانت متعاطفة بشدة مع مشروع ناكورو الإطارى حيث أدانت حزب المؤتمر الوطنى بمحاولة الانحراف عن مسار عملية السلام. وبالمثل، استبعدت وثيقة مشروع ناكورو الإطارى مشاركة حركات التحرر التى قامت بالتوقيع على اتفاقى سلام الخرطوم وفاشودة خلال الترتيبات الأمنية الانتقالية، الأمر الذى سبب الكثير من القلق وعدم الارتياح ضمن صفوف الأطراف المشاركة.

فى حين أن بعض الأمور الأكثر إزعاجا لحزب المؤتمر الوطنى كاقتراح تشكيل جيش منفصل عن الجيش الشعبى لتحرير السودان ... قد تم قبولها، فى النهاية، فى "اجتماع الترتيبات الأمنية"، فإن تهديد الحكومة السودانية بالانسحاب من المفاوضات قد أوتى ثماره. إذ تنازل الوسطاء عن مطالبهم ولم يعمدوا ثانية إلى طرح نهج شمولى جامع لحل المشكلات المعلقة واقتراحه على الأطراف المتفاوضة، بل ذهبوا إلى اتباع الأطراف التى فضلت نهجا تدرجيا.

أما حزب المؤتمر الوطنى فقد شكا منذ بداية عملية السلام فى منتصف تسعينيات القرن العشرين من أنه رغما عن ندرة حضوره المفاوضات، فإن جون قرنق قد نجح فى إدارة فريقه التفاوضى. كذلك، فقد خلص الحزب إلى أن قرنق أراد استخدام المفاوضات المختلفة كمنتديات وأقنية لتعضيد مركزه السياسى، والبقاء مقترنا بنصر عسكرى. وقد أوضح قرنق أنه لن يجلس إلى طاولة المفاوضات إلا إذا شاركه البشير ذلك. إلا أنه وعلى الرغم من كون قرنق واقعا تحت بعض

الضغوط من قبل فريقه التفاوضي، فإنه لم يوافق مطلقا على المشاركة في مفاوضات نيفاشا. وفي هذا الصدد، فقد كان تسويغ قرنق ذا شقين: الأول: كونه سيعاني انتقاصا من كرامته وأنفته إذ هو قد وافق على الاجتماع وجها لوجه مع من عساه سيكون على طاولة المفاوضات بمنزلة أقل من منزلة رئيس الجمهورية. أما الثاني: فإذا قدر للمفاوضات أن تنهار، فسوف يكون من الصعوبة بمكان أن يعاد إحياؤها ثانية. ومن جانبه، فقد أبى البشير مطلقا أن يتفاوض مباشرة مع قرنق، ومن ثم إعطاؤه مكانة الند والكفء. لذا، فقد شرع أولئك التواقون لإحياء عملية السلام الراهنة وصبغها بالديناميكية في اقتراح أن يكون نائب الرئيس الأول علي عثمان طه، والمعروف لدى المجتمع الدولي آنذاك بأنه المستأثر الحقيقي بمقاليد السلطة الفعلية في الشمال ... قائدا لفريق التفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطني.

هذا، وقد كانت قيادة علي عثمان طه للمفاوضات محصلة عدد من العوامل. أولاً: فبالرغم من أن البشير قد التقى قرنق للمرة الأولى في السابع والعشرين، والثامن والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ في العاصمة الأوغندية كمبالا، أثناء توقيع بروتوكول مشاكوس، فإنهما قد وافقا على تصعيد المحادثات إلى مستوى أعلى. ثانياً: كان هناك استياء متنام من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بسبب بطء وتيرة المفاوضات، والتي أعزيت، في جانب منها، إلى قيادة غازي صلاح الدين للفريق التفاوضي التابع لحزب المؤتمر الوطني. ثالثاً: كان معلوما أن علي عثمان طه لديه تحفظات بشأن عملية السلام، وبسبب أقدميته في أروقة الحكومة، فقد خلص العديد ممن انخرط في غمار المفاوضات إلى ضرورة تصعيده لاكتساب تأييده. وبالرغم من كون غازي صلاح الدين من أقدم أعضاء الحكومة والمنتمين إليها، ومع التوقيع على بروتوكول مشاكوس، أحيت المفاوضات توقعات باتفاق سلام نهائي، وهو ما استلزم أكبر قدر من التأييد الحكومي.

ووفقاً لما سبق، شرع أفراد عديدون فى الضغط على جون قرنق، والضغط على عثمان طه لقيادة الفريق التفاوضى التابع لكل منهما. كذلك، فقد سلم وزير الخارجية الكينى، كالونزو موسيوكا، رسالة إلى البشير فى الخرطوم مفادها الترحيب بأى فريق تفاوضى يقوده النائب الأول للرئيس السودانى، بينما دعت الولايات المتحدة الأمريكية على عثمان طه إلى اجتماع خاص فى السفارة الأمريكية بلندن، حيث أجبر على قيادة الفريق التفاوضى التابع لحزب المؤتمر الوطنى، وبالمقابل، فقد تم إخباره بأن إرساء السلام فى البلاد سيفضى إلى تحسين العلاقات مع واشنطن، ووفقا لهذا التأسيس، فقد قام على عثمان طه بالموافقة.

وبالمثل، كان قرنق يمانع الذهاب إلى مفاوضات مع على عثمان طه، على أسس متساوية. وقد كان ثمة صوت له تأثير بليغ انبرى مؤيدا ذلك الطرح، ألا وهو صوت ابيل اليز، رئيس أول حكومة مستقلة فى جنوب السودان، وأحد المؤتمنين على أسرار البشير. وبالرغم من إذعان قرنق فى النهاية، إلا أنه لم يؤمن بأن تلك المفاوضات سينجم عنها أمر ذو بال. وفى حين وافق على عثمان طه على رئاسة المفاوضات، فقد كان مقتنعا هو وحكومته أن قرنق لن يجتمع معه كونه قد أخلف موعده معه فى ثلاث حالات سابقة. ونتيجة لذلك، وبالرغم من أن موعدا قد ضرب بالفعل لاجتماعهما، فقد حضر قرنق اجتماعا مع قواده العسكريين فى رمبيك، حيث دهش عندما علم بوجود على عثمان طه فى نيروبى منتظرا إياه. وقد أعقب ذلك إجراء العديد من المكالمات الهاتفية مع حلفاء حركة/ جيش تحرير السودان فى الخرطوم، والذين أخبروا قرنق بأن على عثمان طه على وشك ترك القيادة، ومن ثم يكون من الخطأ أن يقوم بمقابلته. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لأحد القادة البارزين القريبين من تلك الأحداث ... فباستثناء نائبه سالفاكير، وباقان أموم، فإن جميع مستشارى قرنق، على وجه التقريب، والقادة الثلاثة آلاف فى رمبيك قد نصحوه

بعدم مقابلة على عثمان طه. وبينما كان طه ينتظر قرنق فى كينيا للاجتماع به، قام كالونزو موسيوكا بإخبار الدكتور جستن ياك من الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنه إذا لم يقم قرنق بحضور الاجتماع، فسوف تقوم الحركة بمغادرة البلاد. وفى النهاية، اقتنع قرنق بوجهات نظر "ياك" وآخرين التى ذهبت إلى أنه إذا لم يقم بمقابلة النائب الأول للرئيس السودانى، فسوف يكون بمقدور الحكومة المجادلة، على نحو إقناعى، وذلك أمام المجتمع الدولى -وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- بأن قرنق وحركة/ جيش تحرير السودان غير جادين بشأن مفاوضات السلام. ومما زاد الطين بلة، أن تزايدت الأخطار بأنه إذا لم يعقد الاجتماع، فإن ثمة خطرا حقيقيا أن تنهار عملية السلام برمتها.

وبالرغم من الظهور كممانع لحضور تلك المفاوضات الهامة، فإن الطرح كان فى وقت مناسب للحكومة، إذ كان ينظر إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – على نطاق واسع – على أنها غير جادة فى التزامها بعملية السلام. فإذا ما أخذت المفاوضات أنماطا أعلى، فسوف يؤدى ذلك إلى ترسيخ تلك النظرة. كذلك، فإذا لم يقم قرنق بحضور الاجتماع الأول وجها لوجه مع على عثمان طه، وهو ما ذهبت الحكومة إلى افتراضه، فسوف يكون للحكومة القدح المعلى فى حرب الدعايات. إلا أن قرنق كان لا يزال يخفى رهاناته، وكان متوجبا على طه الانتظار لأربعة أيام حتى يأتى قرنق. وفضلا عن ذلك، فوفقا لاستراتيجى محنك مثل قرنق والذى كان يسعى، على الدوام، إلى إحداث انقسامات داخل صفوف المعسكر الشمالى ... سيكون من الصعب بمكان ألا يشترك واحد من أبرز قيادات حزب المؤتمر الوطنى أملاً فى أن تتولد الشكوك والريبة داخل صفوف معسكر الأعداء.

وبالرغم من شدة حذرهما فى البداية، إلا أن العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى تحسنت، وسرعان ما اختزلت المفاوضات

فيما بينهما إلى مفاوضات قرنق، وعلى عثمان طه. أما الدبلوماسيون الدوليون وآخرون غيرهم ممن قاموا بمتابعة المفاوضات فقد أصابتهم نشوة الفرح وسكرته لما تم من إنجازات، وكانوا مؤمنين بانطوائها على نتائج موفقة. وبالفعل، كان لواشنطن ونيروبى أن يزعما أن ما أنجز كان نتيجة جهودهما بخاصة. أما المحصلة فكانت جلية: أولا اختزلت عملية السلام فى فريقين، ثم اختزلت أكثر فأكثر إلى أن انحصرت فى شخصيتين. ولا شك فى أن حضور قرنق وعلى عثمان طه المفاوضات كان له الأثر المنشود، وهو الإسراع بوتيرة المفاوضات، حيث أحيلت جميع المنازعات فيما بين طرفى التفاوض إلى فريق الوساطة، ثم أرسلت إلى القادة الذين كانوا مخولين البت بشأنها. وبعبارة أخرى، كان لدى قرنق سلطة شبه كاملة لاتخاذ القرار، فى حين كان معلوما أن على عثمان طه قد قام بإجراء اتصالات هاتفية مع الخرطوم، بل ذهب إلى العاصمة، فى مناسبات محدودة، للتشاور. ولقد بدا أن على عثمان طه كان لديه تفويض كامل لإجراء مفاوضات، ونتيجة لذلك، فقد قام بمبادرات ولدت لاحقا استياء بين أعضاء الحكومة البارزين. ولعل الحادثة الأهم فى هذا الصدد، تلك التى شغلت الخرطوم، موافقة على عثمان طه على أن يتم إقصاء جيش السودان الوطنى برمته من جنوب السودان بحلول تموز/ يوليو ٢٠٠٧، والذى إن تم الموافقة عليه لكان يعنى أن جيش السودان الوطنى كان جيش احتلال، وأن إزاحته كانت لتعبد الطريق أمام استقلال الجنوب. إلا أن ذلك لم يفهم من قبل الوسطاء والمحللين ... أولئك الذين اعتبروا أن انفراد جون قرنق وعلى عثمان طه بمحادثات السلام إنجاز كبير، وأنه بشر بالنجاح الوشيك لذلك الجهد الكبير.

إلا أنه، ومع مصرع جون قرنق فى حادث تحطم مروحيته فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، ومع عدم قيادة على عثمان طه لحكومة حزب المؤتمر الوطنى،

وهو ما كان متوقعا من قبل الكثيرين فى حينه ... فإن هناك مسوغاً جيداً للسؤال ما إذا كان ترك قيادة عملية السلام لاثنين فقط هو الإنجاز العظيم الذى صرح به المروجون له !! أما الحوارات المؤيدة لأن يقود كل من قرنق وعلى عثمان طه عملية السلام فقد تضمنت: الارتقاء بمستوى المفاوضات، وأن المفاوضين على طاولة التفاوض لهم السلطات الأعلى كل فى فريقه، والتأكيد على جدية المفاوضات كما ارتآها كل فريق، وإعطاء الأمل فى أن المفاوضات سيكتب لها النجاح. بيد أن الجدالات المناهضة لذلك المنحى قد كان لها وجاهتها: ترك مصير عملية السلام فى أيدى اثنين فقط وافتراض أنهما سيستمران متمتعين بسلطاتهما لتنفيذ الاتفاق الذى توصلا إليه (وهو ما ثبت لاحقا أنه افتراض خاطئ)، والمخاطرة بانهيار كامل للمفاوضات إذا فشلت محادثاتهما، وإبراز الهشاشة المؤسساتية للسودان بجعل عملية السلام ترتكن إلى فردين فحسب. أى أنه، ونظرا لأن أحد المظاهر الهامة لضعف الحكم فى السودان، شماله وجنوبه، بل وجنوبه بصفة خاصة تمثل فى ما عهد به إلى أفراد بأعينهم على حساب مبدأى "المؤسساتية" و"المحاسبية"، فإن المرحلة النهائية من المفاوضات قد أبرزت ذلك الضعف وعززته.

إن محادثات قرنق/ طه قد ولدت شائعات ذهبت إلى أنهما كانا يجريان صفقات خاصة ... صفقات رأى رفقاء قرنق المقربون أنفسهم أنها قد تكون عقدت بالفعل. إلا أننا لا ندرى ما إذا كان ثمة صفقات سرية، أم قد مئلت المحادثات تدشين على عثمان طه اقتراحه بشأن "شراكة سياسية" فيما بين حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان، على أن بعض القرارات التى اتخذت جراء المحادثات ترجح ذلك الأخير. لذا، وبينما يكون من المنطقى توقع المعارضة الشديدة من قبل حزب المؤتمر الوطنى للضمانات الدولية لاتفاق السلام، تظل معارضة قرنق لها عصية على الفهم. وقد ذكر بعض ممن شهد الاجتماعات عن كثب أن قرنق قد

عارض أيضا تأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة"، كما رفض أن يكون "للجنة التقدير والتقييم" المقترحة تفويض قوى، ورفض أن تقوم بإمداد "الإيقاد" أو أى كيان دولى أخر بأية تقارير أو استخلاصات. هذا، وقد رجح أحد الوسطاء تعسف قرنق مع حزب المؤتمر الوطنى للممارسات غير الديمقراطية من قبل الحزب، بيد أنه لم يكن يريد تحقيقات من قبل "لجنة التقدير والتقييم" بشأن قضايا الحوكمة، فضلا عن معارضته بأن تقوم بالإشراف على الانتخابات فى جنوب السودان، كونها لن تلتزم المعايير الدولية المقررة فى أمثال تلك الحالة. كذلك يبقى عصيا على الفهم موافقة على عثمان طه على إقصاء جيش السودان الوطنى برمته عن جنوب السودان، قبل حلول تموز/ يوليو ٢٠٠٧، وبينما كان قرنق يفكر فى احتمالات إقامة "شراكة سياسية" مع أى من حزب المؤتمر الوطنى أو التحالف الوطنى الديمقراطى، فإن اقتراح على عثمان طه كان أكثر جاذبية - أولا، لأن حزب المؤتمر الوطنى سيوقع اتفاق السلام الشامل، فى حين كان معلوما معارضة أعضاء بارزين فى التحالف الوطنى الديمقراطى لبعض بنود الاتفاق. ثانيا، لأن حزب المؤتمر الوطنى يمسك بزمام السلطة فى البلاد، وأقصى ما يطمح إليه التحالف الوطنى الديمقراطى الانقضاض على السلطة باستخدام حركة/ جيش تحرير السودان مطية له.

وبالرغم من ترك قرنق الباب مشرعاً أمام احتمالات "شراكة سياسية" متكاملة مع حزب المؤتمر الوطنى، كان هو وعلى عثمان طه ينطلقان كما لو كانا سيظفران بسدة الرئاسة، ومن ثم تذليل المشكلات الرئيسية التى تعترض تنفيذ اتفاق السلام الشامل. لذا، فقد اتفق كلاهما على إحالة القضايا الرئيسية مثل أبيى وترسيم الحدود على الرئاسة لحسمها والبت فى شأنها، وبذا فقد أحيل العديد من المشكلات العسيرة التى واجهت تنفيذ اتفاق السلام الشامل على الرئاسة، إلا أنه وبرحيل قرنق ليخلفه سالفاكير، ظلت تلك المشكلات غير محسومة. فما بدا أنه حيلة نافعة

فى حينه سرعان ما أضحى مصدر تهديد بوجه تطبيق اتفاق السلام الشامل.

وبالتزامن مع احتكار كل من قرنق وطه لفعاليات عملية السلام، كان هناك الدور الخارجى المتنامى، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق "الخبراء" ومستجمعات الأفكار think tanks، التى أعدت عددا من التقارير والمقترحات. ولعل الأمر اللافت هو مفهوم "نظامان اثنان – دولة واحدة". هذا، وقد ساعدت تلك الوثائق وتهميش قرنق وطه فى الحط من شأن جهود فريقى المفاوضات فى التوصل إلى فهم مشترك. فوفقا لأحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى: "قد قام الخبراء الأجانب بتأدية مهامنا نيابة عنا !!" مما كان له كبير أثر فى تهميش فريقى المفاوضات ليكونا فى عداد المتفرجين. وبالفعل، فإن مصداقية اجتماعات فريقى المفاوضات قد اهتزت مع تدخل الخبراء الأجانب والتركيز على قرنق وطه. وفضلا عن ذلك، فقد تراجع دور المبعوث الخاص سومبيو وفريق الوساطة تراجعا ملحوظا، إذ فقدا سيطرتهما على عملية السلام واقتصر دورهما على "حضور صورى"، حيث كانا يلوذان بقرنق وطه للتعرف إلى الجديد، وذلك وفقا لما أدلى به مفاوضو كل من حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن مصرع جون قرنق قد خلف فجوة كبيرة فى عملية السلام. فسرعان ما بدا جليا أن سالفاكير ومؤيديه لهم نهج مغاير. أما على عثمان طه فقد كان، وفقا لأحد مبحوثى الحركة الشعبية لتحرير السودان، ضحية اتفاق السلام الشامل. فبوفاة قرنق، خسر طه سلطات كثيرة، فضلا عن أن سياسته فى تقديم تنازلات أثناء عملية السلام لتحسين العلاقات بين الخرطوم وواشنطن لم تؤت ثمارها. وبينما آمن السيناتور دانفورث، على الدوام، أن حزب المؤتمر الوطنى لن يهجر نهجه المتشدد إلا إذا قامت الولايات المتحدة بتقديم حوافز إيجابية لنظام الحكم فى السودان، فإن إدارة جورج بوش (الابن) قد خلصت إلى أنه ليس لديها سوى حيز محدود للمناورة

بسبب المآسى المتفاقمة فى دارفور، والمطالب الأمريكية المتصاعدة لاتخاذ إجراءات أشد صرامة تجاه الخرطوم. ونتيجة لذلك، تم مهاجمة على عثمان طه بشكل متواتر، وذلك من قبل متشددى حزب المؤتمر الوطنى وغلاته بقيادة الدكتور نافع على نافع، والذى ذهب إلى أن طه قد قدم تنازلات كثيرة فى نيفاشا، وكان من السذاجة بمكان لأن يصدق الوعود الأمريكية ويأمن لها.

تحديات عملية السلام الشاملة

لقد سعى كل من التحالف الوطنى الديمقراطى، وبعض الجماعات السياسية فى شمال البلاد وجنوبها، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدنى، إلى المطالبة – مراراً– بالحصول على صفة رسمية أو صفة مراقب فى عملية المفاوضات، إلا أن ذلك قد قوبل بالرفض. لذا فقد أفضى الفشل فى توسعة نطاق عملية السلام إلى العديد من المشكلات التى أطلت برأسها فى حقبة ما بعد اتفاق السلام الشامل. أما الجنرال سومبيو فقد عارض أن يكون للمجتمع المدنى دور فى عملية المفاوضات، وذهب إلى "أن هناك شمولية تنطوى عليها العملية، فقد سعينا إلى استقطاب أناس من شمال البلاد وجنوبها، كى لا تكون حكرا على حركة/ جيش تحرير السودان أو الحكومة السودانية". وفيما تم استشارة بعض الأحزاب السياسية وعناصر من المجتمع المدنى من قبل المشاركين فى عملية التفاوض، إلا أن الدليل على صحة ما ذهب إليه سومبيو كان داحضا. واستطرد سومبيو ليعلن أن صناديق الاقتراع ستكون المحك فيما يتعلق بعملية السلام، الأمر الذى لم يتحقق كما سنوضح لاحقا.

وبالرغم من أن حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى قد بَدَوَا وكأنهما يتعاطفان مع اهتمامات بعض من الأحزاب الأخرى ومصالحها، إلا أنهما لم يريدا أن تضطلع تلك الأحزاب بأى دور فى عملية السلام، وقد شمل ذلك

حلفاءهما المقربين. فقد عارض حزب المؤتمر الوطنى أن يفد التحالف الوطنى إلى طاولة المفاوضات لخوف الحزب من أن يتم مهاجمة التحالف، أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد خشيت، بدورها، أن يتآزر أعضاء التحالف الوطنى الديمقراطى مع أشقائهم الشماليين، وخشيت كذلك من مغبة أن يؤدى ذلك إلى انحراف مسار العملية التفاوضية عن وجهتها الشمالية/ الجنوبية. كذلك، فلم تتم دعوة "قوة دفاع جنوب السودان"، التى يقارب حجمها حجم الجيش الشعبى للتحرير، إلى طاولة المفاوضات. فمن جهة، كان حزب المؤتمر الوطنى يخشى أن تتحالف "قوة الدفاع" مع الأشقاء الجنوبيين فى الجيش الشعبى للتحرير، ومن جهة أخرى، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تنظر إلى "قوة دفاع جنوب السودان" على أنها خاضعة لحزب المؤتمر الوطنى، لذا، فقد كانت الحركة الشعبية تخشى أن يؤدى وجود "قوة الدفاع" إلى دحض مزاعم الجيش الشعبى للتحرير فى سعيه للهيمنة العسكرية على معظم جنوب السودان غير الحضرى. هذا، وقد ظل الفشل فى تضمين "قوة دفاع جنوب السودان" يمثل مشكلة حتى بعد أن نال الجنوب استقلاله.

أما مفاوضو حزب المؤتمر الشعبى فقد ذهبوا إلى كون الأحزاب السياسية غير مؤهلة بعد لأن يتم تضمينها، على الرغم من أنه إذا كانت تلك هى الحالة، فذلك مرجعه إلى سنوات طوال من القمع الحكومى لها. كذلك، فقد تم الزعم بأن الأحزاب السياسية الكبرى لم تلح فى أن يكون لها وجود على طاولة المفاوضات لإيمانها بأن عملية السلام لن تكون مثمرة، وإدراكها بأن مشاركتها ستعطى الحكومة شرعية فى غير محلها. أما الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة، فقد كان مؤيدا لعملية السلام منذ البداية، إلا أنه خلص إلى كونها ستؤول إلى اتفاق ثنائى ستعن الحاجة بعده إلى مشاورات موسعة بغية التوصل إلى "اتفاق وطنى". أما عثمان الميرغنى، زعيم

الحزب الاتحادى الديمقراطى، فلم يكن مؤمنا بأن عملية السلام ستكون ناجحة، وكان يدعم علاقة حزبه بحركة/ جيش تحرير السودان من خلال التحالف الوطنى الديمقراطى، ومن ثم عدم مطالبته بمقعد على طاولة المفاوضات. إلا أنه، وفى هذا الشأن فقد أخبر أحد المبحوثين المعارضين المؤلف بأن "قرنق قد أغفل عضويته فى التحالف الوطنى الديمقراطى وأخبر الميرغنى بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستقوم بتمثيل مصالح الحزب الاتحادى الديمقراطى".

وقد زعم مفاوض ينتمى إلى حزب المؤتمر الوطنى أن الحكومة قد أخذت مبادئ إعلان أسمرا بعين الاعتبار، وأنه قد تم بالفعل إشراك تلك الأحزاب المعارضة، إلا أن وجودهم الفعلى "المادى" كان ليصبح أكثر إقناعا من تلك التكهنات. كذلك، فقد قام حزب المؤتمر الوطنى، بالفعل، بتشجيع الانقسامات فى حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى، ومنح أعضاء تلك الجماعات المنشقة مناصب فى الهيكل الحكومى، هذا بالإضافة إلى منحه مناصب لعدد من أعضاء بعض الجماعات الجنوبية الناشئة، ولجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة باعتبارها، نظريا، الجناح السياسى لقوة دفاع جنوب السودان. هذا، وغالبا ما كان الفريق التابع لحزب المؤتمر الوطنى يضم عددا من الجنوبيين. أما مقولة إن الحكومة كانت تمثل ائتلافاً – وفقاً لما كان يذهب إليه البعض أحياناً – فلم تكن إلا مخادعة.

كذلك، فلم يسمح للمجتمع المدنى بالمشاركة فى عملية التفاوض. إن الشمال السودانى لديه واحد من أكثر المجتمعات المدنية المتطورة والنشيطة سياسيا على امتداد إفريقيا فى حقبة ما بعد الكولونيالية، بيد أن المجتمع المدنى السودانى، وبحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين، قد اتبع النمط السائد بأن أضحى كيانا خدميا يرتكن بشدة إلى التمويل المقدم من قبل المجتمع الدولى. أما فى الجنوب، فقد كان المجتمع المدنى، فى معظمه، صنيعة المجتمع الدولى بغية تيسير تدخلاته

الإنسانية!!، ومن ثم لم يكن لذلك المجتمع جذور ضاربة أو أسس راسخة. وفى عام ١٩٨٩، وبإمساك الجبهة الإسلامية القومية بمقاليد السلطة فى البلاد، وُضِعت قيود مكبلة على نشاطات المجتمع المدنى السياسية فى المناطق المسيطر عليها حكوميا. أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد كانت أكثر تواؤماً مع المجتمع المدنى -- ولو هامشياً، وذلك فى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وحين انطلقت مبادرة "الإيقاد" للسلام، كان هناك قدر ما من تخفيف الضغوط الواقعة على المجتمع المدنى. إلا أن ذلك قد أدى إلى انبثاق مجتمع مدنى فى شمال البلاد كان، فى بعض الأحيان، ستارا لحزب المؤتمر الوطنى وأداة له، أما فى الجنوب، فقد كان هناك نشاط موازٍ، وإن كان أشد ضعفاً فى طور المخاض.

وفى المراحل النهائية من المفاوضات، أضحى الوسطاء، وحزب المؤتمر الوطنى، وحركة/ جيش تحرير السودان أكثر إدراكا أن إحلال السلام، إذا أريد له قبول وذيوع، بحاجة إلى دعم عامة السودانيين. وفيما سعت حركة/ جيش تحرير السودان إلى تهدئة مخاوف المجتمع المدنى جراء عدم استشارته أثناء المفاوضات، كان حزب المؤتمر الوطنى أوفر نشاطا فى إعلام المنظمات غير الحكومية وأحزاب المعارضة الرئيسية، والرموز الوطنية المعروفة، وشيوخ القبائل والزعماء الدينيين، واصطحب بعضا منهم إلى نيفاشا. إلا أنه، وفى الحالتين، اقتصر دور حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان على إضفاء شرعية على اتفاق قد اكتملت أركانه أو كادت. وكما أخبر أحد أعضاء حزب المؤتمر الوطنى المؤلف، "فقد كان ذلك، فى جله، ممارسة لفنون العلاقات العامة". إن حركة/ جيش تحرير السودان، وكذلك حزب المؤتمر الوطنى لم يقبلا، بأية حال، المبدأ القائل بمسئوليتهما تجاه دوائر انتخابية خارج إطار كيانهما عن مواقفهما المتبناة فى أثناء المفاوضات. كذلك، لم يكن ثمة ما يشير إلى أن القائمين على عملية السلام قد اعتبروا المشاركة

المحدودة فى المفاوضات حجر عثرة فى وجه تلك العملية.

ووفقاً لدبلوماسى قريب من أوساط عملية السلام، فإن كلا من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى "ينظران إلى المجتمع المدنى باعتباره عدواً"، إلا أنه ربما كان الأكثر دقة أن نخلص إلى أن كلا منهما، على حدة، قد نظر إلى المجتمع المدنى قرين الآخر على أنه حليف. لذا، فقد رحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان بعناصر من الشمال نادت بالعلمانية، فيما شجع حزب المؤتمر الوطنى عناصر المجتمع المدنى الجنوبى المناهضة لهيمنة قرنق. أما أحد أعضاء سكرتارية عملية السلام فذهب إلى كون الوسطاء غير مبالين كثيرا بالأمر، إلا أنهم خشوا أن يؤدى وجود جماعات من المجتمع المدنى إلى تصلب موقف الطرفين.

إن نظرة الوسطاء السلبية للمجتمع المدنى قد أخفقت فى إدراك أن مشاركة المجتمع المدنى تعد قوة بوجه مزاعم السيطرة من قبل كلا الطرفين، وأنها قد تكون دعما للوسطاء وسندا لهم. كذلك، فقد غاب الإدراك بحاجة كلا الطرفين إلى التواصل مع دوائرهما، إذ إنه بدون تلك المشاورات، فإن التوصل إلى اتفاق متعجل بينهما سيعمل فقط على إرجاء المشكلات إلى مرحلة لاحقة، بل ربما تضخيمها. لذا، فإن إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان فى الاستماع إلى مؤيديها فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق قد أدى إلى المسار السريع تجاه مشاكوس أو بالمثل، تم التوصل إلى اتفاق وتسوية حول مشكلة أبيى، وسرعان ما رفضت الحكومة العمل بتقرير "لجنة حدود أبيى"، ومقررات محكمة لاهاى، حين أحدث ذلك ثورة فى صفوف مؤيديها من "المسيرية".

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن التوصل إلى التسوية ما بين الشمال والجنوب، إذا كان للالتزام المفترض "بسودان موحد" أن يتحقق، لا يمكن أن يتم إلا من خلال

مشاركة الشعب السوداني، ونقطة البدء هنا: المجتمع المدني. وبالرغم من أن سكرتارية "الإيقاد" قد تقدمت باقتراح للتوصل إلى "اتفاق السلام الشامل"، إلا أنه قد عورض من قبل حزب المؤتمر الوطني، ومن بعده الحركة الشعبية لتحرير السودان ... اللذين ارتكبا جرائم مروعة على امتداد سنى الحرب الأهلية، تلك الجرائم التى كان من المحتمل أن يتم مناقشتها فى منتديات عامة، ومن ثم كانا كارهين أن يتم ذلك. وبالفعل، فقد كان هناك اتفاق، فى لحظة ما، بين الطرفين على إصدار عفو شامل تبادلى عن الجرائم المقترفة على مدار أعوام الحرب الأهلية، إلا أن الوسطاء قد قاموا بإقناعهما بعدم قانونية ذلك الاتفاق وفقا لأحكام القانون الدولى، ومن ثم استحالة تفعيله وإنفاذه. فحتى حين كان يتم التفكير فى التسوية كان ينظر إليها على أنها "زائدة"، فى حين أنه إذا ما ووجهت باعتراضات كان يتم الاستغناء عنها. إن هذا الإخفاق سيكون له دلالة موحية لثلث السودانيين، الشماليين والجنوبيين، من قاطنى المنطقة الحدودية، والذى اعتمدوا فى معايشهم وحيواتهم على بعضهم البعض. وكثير من هؤلاء بدو رحل من الشمال كانوا يمضون سبعة شهور من كل عام فى الجنوب، حيث تفاقمت مشكلاتهم خلال سنى الحرب الأهلية ... تلك المشكلات التى لم ترد الإشارة إليها فى اتفاق السلام الشامل، ولم يلتفت إليها خلال فترة الستة أعوام ونصف العام الانتقالية التى أعقبته.

وعند الحديث مع الوسطاء والدبلوماسيين المنخرطين فى المفاوضات وما بعدها، كان الجدال والطرح المؤيدان لمحادثات محدودة النطاق يرتكنان إلى قناعات عدة. أولا: الاعتقاد السائد بأن الطبيعة الشاملة للمفاوضات، والتى لا تستبعد أحدا، تجعل العملية معقدة للغاية، ومن ثم فإن مشاركة عناصر إضافية يمكن أن يفضى إلى أن يكون التفاوض عقيما غير ذى جدوى. ولا شك فى أنه كان يخشى،

كذلك، أنه لو ظل الباب مشرعا على مصراعيه لدخول مشاركين جدد إلى المفاوضات، لكان من الصعب إغلاقه لاحقا. ثانيا: كان ثمة خوف من أن تؤدى الأعداد المتزايدة حول طاولة المفاوضات إلى حتمية زيادة تسريبات ما اعتبر معلومات سرية، وهو ما يفضى، بدوره، إلى استقطاب انشقاقات من شأنها تقويض العملية برمتها. وبحق، فإن ذلك يفسر الطبيعة السرية للمفاوضات والتدابير الصارمة المتخذة لضمان أكبر قدر من التعتيم الإعلامى. ثالثا، كان الجنرال سومبيو وسكرتارية "الإيقاد" يؤمنون بشدة بأن "كل صغير جميل"، ومن ثم رغبتهم فى الاحتفاظ بمستوى المشاركة عند الحد الذى يسمح بأن تدار العملية بسهولة. وكما أخبر أحد المراقبين مؤلف الكتاب: "لقد كان أمرا شاقا للغاية السعى للوساطة بين فريقين، أما إضافة أطراف أخرى فكان سيؤدى، حتما، إلى تعقيدات يستحيل معها إدارة العملية". ووفقا للإدراك اللاحق، فإن ثمة ميلا إلى تبرير إقصاء الجماعات الأخرى واستبعادها حين تتم مقارنة الأمر بمحادثات دارفور فى أبوجا، والتى اشتركت فيها أعداد كبيرة وكانت العاقبة فوضى عارمة.

إن إشراك المجتمع المدنى فى عملية السلام، سواء رسميا من خلال طاولة المفاوضات، أو – على نحو أكثر وضوحاً – من خلال عملية موازية ... كان يمكن أن يكون باعثا للفوضى، بل كان يمكن – وفقا لتأكيدات منتقدى الشراكة – أن يعقد عملية عسيرة فى الأساس. كذلك، كان يمكن أن يعنى إشراك المجتمع المدنى عدم إحاطة عملية المفاوضات بالسرية اللازمة، إلى جانب توجب إجراء بحوث جدية للتأكد من أهلية المنظمات المختلفة وجدارتها للمشاركة، وكذا تقديم مقترحات بشأن أفضل الطرق وأنجعها لتضمين تلك المنظمات فى عملية المفاوضات. إلا أنه، وعلى النقيض من الزعم بحدوث الفوضى على طاولة المفاوضات، والتى ووجه بها أعضاء كثر من المجتمع المدنى، فإن جل ما حدث لا يعدو إلا أن يكون دعوات للمشاركة فى

عملية سلام أرحب نطاقا. إن القبول بأن المجتمع المدني يمثل ضرورة لنجاح عملية السلام، من جهة، ودعوة أعضائه للجلوس إلى طاولة المفاوضات من جهة أخرى، يتم النظر إليهما على اعتبارهما أمرين منفصلين.

وبالرغم من هشاشة المجتمع المدني في السودان، إلا أنه كان يمكن أن يضطلع بدور بناء ورائد في عملية السلام ويسهم في تحجيم (أو القضاء على) بعض المشكلات التي طفت، على نحو متنام، على السطح في حقبة ما بعد اتفاق السلام الشامل. ولعل أكثر تلك المشكلات أهمية افتقار كلا طرفي الاتفاق إلى الشرعية الديمقراطية ... وهي مشكلة ذات صلة وبخاصة عند أخذ اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) في الاعتبار، والذي فشل لأن طرفي النزاع كانا قد نجحا في التأكيد على أن الاتفاق لم يحظ بتأييد الشعب السوداني. كذلك، فقد كان من الممكن أن تفضي مشاركة المجتمع المدني إلى انخراط المرأة في عملية السلام. لقد كان غياب المرأة أمرا صادما أضفى مزيدا من الضعف على شرعية العملية، إذ كان إشراك المرأة لينطوي على رفد المحادثات بوجهات نظر هامة. ووفقا لأحد مبحوثي المعارضة آنذاك "فلا أحد يدافع عن اتفاق السلام الشامل من أهل الشمال"، وقد ظلت تلك هي الحال حتى توقف العمل بالاتفاق في تموز/ يوليو ٢٠١١ .

إن وساطة "الإيقاد"، والتي فشلت في جعل الشعب السوداني يشعر بأنه جزء من عملية السلام، كان لها أثر سلبي شامل حيث أذكت من النزعة الهرمية ذات الاتجاه الأوحد (من أعلى إلى أسفل)، ومناخ الفساد السياسي الضارب أطنابه في البلاد. وفي الجنوب، تم تشكيل العديد من الفصائل السياسية والمنظمات ذات الطابع القبلي والنزعة الإقليمية، إلا أن القليل منها هو ما يمكن اعتباره أحزابا سياسية حقيقية. هذا، وترتكن السلطة وتحتكم خلال الحروب وفترات التخلف الحاد إلى فوهة البنادق، ولقد كان محور الصراع يدور حول فرض هيمنة في الجنوب

بالقدر ذاته الذى كان يدور حول تحدى "حكومات الشمال" ومناهضة التوزيع الجائر للسلطة والثروة. ونتيجة لذلك، كانت هناك حربان مشرعتان على الدوام، فى الجنوب، إحداهما: حرب جنوبية/ جنوبية، والأخرى: حرب شمالية/ جنوبية بالرغم من أنه كان من المتعذر - أحياناً - تمييز إحداهما عن الأخرى عمليا. أما الحرب الشمالية/ الجنوبية فكانت محور وساطة "الإيقاد" ... تلك الوساطة التى تجاهلت تماما الحرب الجنوبية/ الجنوبية، على أن تلك الأخيرة كانت هى، على الأرجح، سبب معظم معاناة أهالى جنوب السودان، وهو الأمر الذى ظل قائما حتى بعد أن نال الجنوب استقلاله.

إن وساطة "الإيقاد" قد ارتكنت إلى "الصفوة غير الموثوقة" فى شمال السودان وجنوبه. وفيما أوضحت قدراتها العسكرية الجلية أنه لا يمكن ضرب الصفح عنها، فإن عملية السلام قد خلعت على تلك الصفوة "مكانة" دولية عوّضت عن تلك التى خسرتها فى السودان. وكما أضفى الانخراط فى الكيانات والمنظمات الدولية على دول العالم النامى ضربا من الشرعية رغما عن هشاشتها، فقد أدت الوساطات كتلك التى مارستها بعثة "الإيقاد" إلى إعلاء شأن "الصفوة" الآفلة وإسناد مهام صانعى السلام والساسة إلى عناصر تلك "الصفوة"، وما لهذه المهام من شأن رفيع. إن تمديد نطاق وساطة السلام لم يكن فقط ليضفى مسحة من شرعية على عملية غير موثوقة فى دوائر عدة لارتكانها كلية إلى الصفوة الشمالية والجنوبية، بل كان ليمنح الوسطاء أساسا قد عنت الحاجة إليه يتم بمقتضاه تقييم تحليلاتهم وبلاغاتهم الخطابية. وكما أن "الإيقاد"، بموجب التعريف، هى منظمة دولانية المركز، فإن عملية السلام التى خولت الإشراف عليها كانت "صفوية النزعة"، ذات طابع ضمنى محافظ، تمتلك القدرة على إضفاء شرعية على أحزاب تجاوزها المنتمون إليها حين فقدت مصداقيتها. وإضافة إلى ما سبق، أشار أحد مراقبى عملية

التفاوض إلى "إخفاق الوسطاء فى أن يفطنوا إلى أن نهج الأحزاب كان استبعاديا للغاية بما لم يسمح بإرساء دعائم السلام فى السودان".

عملية سلام تعوزها الثقة

على خلاف الاقترابات الإفريقية التقليدية بشأن حسم النزاعات، والتى تشدد على بناء الثقة، فإن عملية السلام فى السودان لم تقم ألبتة ببناء جسور الثقة فيما بين أطراف النزاع. وبينما لم يكن من المرجح أن تنشأ ثقة ما بين الأطراف، كان من الجلى أنها لن تنشأ إلا من خلال اجتماعات وجدالات موسعة مكثفة، لا من خلال وسطاء يلجأون إلى الاحتكام للقانون، وفرض جداول زمنية صارمة، وإنشاء أعداد كبيرة من اللجان والهياكل الأخرى. ولعل الفرق يمكن أن يتضح بجلاء حين عقد مقارنة ما بين عملية نيفاشا، ومؤتمرات "يناير" لمجلس كنائس السودان الجديد ما بين النوير والدينكا، المنعقدة فى بحر الغزال (١٧ شباط/ فبراير – ٧ آذار/ مارس ١٩٩٩)، وكذا معاهدة "ليلير" بين الأنواك والدينكا والكى والمورلى والنوير، والمنعقدة فى ليلير (٩ – ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠). إن التشديد على الحوار وبناء الثقة من خلال تنفيس "المظالم"، وطرح تدابير لرأب الصدع، قد أسهم إسهاما كبيرا فى التسوية ما بين الطرفين. ورغما عن ضعفها نتيجة ظاهرة الحداثة، فإن التدابير المحلية لحسم النزاعات وتشديدها على إجراء التسويات، تظل ذات كفاءة كبيرة.

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى فلم يكونا يريدان أيا من المجتمع المدنى أو السلطات التقليدية، إذ كان من الممكن أن يقوم ذلك المجتمع وتلك السلطات بتسليط الضوء على قضيتى الثقة والمصالحة، وأن يضطلعا بدور فى عملية السلام، وبدا أن الوسطاء واللجنة الرباعية بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية قد تبنوا النزعة ذاتها. أما "لجنة الحقيقة والمصالحة"، السائرة على درب سميتها فى جنوب إفريقيا، فكان المجتمع المدنى يدعمها بشدة، بيد أنه قد قضى عليها فى النهاية بواسطة كل من جون قرنق وعلى عثمان طه اللذين ذهبا إلى أنها سوف تحط من قدر عملية السلام وأنه لا يتحتم عليهما الظهور بمظهر "ساسة ديمقراطيين"، والترويج للاتفاق داخل دوائرهما الانتخابية. أما أطراف النزاع فلم يقتصر الأمر على غياب الثقة فيما بينهم، إذ كانوا لا يثقون فى الشعب السودانى ذاته. ونتيجة لذلك، لم تبذل أية جهود خلاقة خلال مسيرة عملية السلام، أو منذ التوقيع على "اتفاق السلام الشامل" للمجابهة الجدية لمشاعر الألم والصدمة وفقدان الثقة التى ابتلى بها شعب السودان جراء حربه الأهلية.

لقد كان إصرار حركة/ جيش تحرير السودان، منذ البداية، على الاحتفاظ بالجيش الشعبى للتحرير خلال عملية السلام بأكملها ... تعبيرا سافرا يشى بعدم ثقتها فى حزب المؤتمر الوطنى. وبالفعل، فقد ذكر جون قرنق، فى معرض رفضه لمقولة استعداد الأمم المتحدة للدفاع عن جنوب السودان ضد أية انتهاكات لاتفاق السلام الشامل:

"إن ضماننا ضمان فطرى، إذ سيكون لجنوب السودان جيشه المستقل، وذلك خلال فترة الوحدة الانتقالية، بالإضافة إلى القوات المتحالفة، وقوى أمنية أخرى، وهو الضمان الرئيسى الأوحد، بل وحجر الزاوية لبقاء اتفاق السلام الشامل وديمومته".

إن حركة/ جيش تحرير السودان قد نظرت إلى حزب المؤتمر الوطنى على أنه الأسوأ ضمن سلسلة طويلة من الحكومات الشمالية التى خدعت الجنوبيين ولم تف بالاتفاقات. وقد استتبع ذلك، أن كانت تلك الحكومات حذرة على الدوام وانطوت على قدر من التوجس والشكوك. أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد نظر بدوره إلى

الجيش الشعبى لتحرير السودان على أنه "غير مؤتمن"، بل أشار إلى أن حصار "توريت" خلال مرحلة التفاوض ينهض دليلا على عدم التزام الجيش الشعبى بعملية السلام. كذلك، أشار الحزب إلى القوة المتنامية لحركة/ جيش تحرير السودان، ومقرها دارفور، والتى تلقت دعمها من الجيش الشعبى لتحرير السودان، كدليل على أنها تدعو للسلام رغم عدم استبعادها لخيار الإطاحة بالحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يشك الحزب مطلقا فى المشاعر الانفصالية التى صبغت معظم أفراد فريق المفاوضات التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، وفى هذا الشأن بالذات، كان الحزب محقا تماما.

كذلك، فقد كانت هناك شكوك متبادلة فى معسكرات شركاء السلام. ولعل الأمر الأكثر جلاء فى حركة/ جيش تحرير السودان – إصرار جون قرنق، منذ البداية، على احتكار مقاليد القوة برمتها فى الجنوب: رئيس حكومة جنوب السودان، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وزعيم الجيش الشعبى لتحرير السودان، وبالإضافة إلى منصبه كنائب أول للرئيس، الممثل الرئيسى للجنوب فى الحكومة الوطنية. وبالمثل، فقد قرر قرنق بموجب إرادته الكاملة أن جوبا ليست عاصمة مناسبة للجنوب نظرا لعدم ثقته فى الاستوائيين، ليختار "رامشيل" عوضا عنها، وهى موطن "دينكا ألياب" فى شرق بحر الغزال. إن غياب الثقة بين قرنق وعناصر مختلفة من المجتمع المدنى، وأطراف جنوبية أخرى يفسر بجلاء معارضة حركة/ جيش تحرير السودان لمشاركتهم فى عملية السلام، وهو الأمر الذى انسحب كذلك على التحالف الوطنى الديمقراطى.

إن عدم الثقة كان جليا من جانب حزب المؤتمر الوطنى أيضا. إذ لم يقتصر الأمر على امتلاك الحزب لأعداد كبيرة من رؤساء الفرق التفاوضية على امتداد أكثر من عشرة أعوام، حيث كان لكل منهم أسلوبه الخاص فى القيادة ... بل كان

للحزب اقترابات جد مختلفة فيما تعلق بالقضايا الرئيسية. وقد بدا ذلك جلياً حين أوشك الدكتور على الحاج محمد على المصادقة على حق تقرير المصير للجنوب، والتوصل إلى صيغة توافقية بشأن الشريعة الإسلامية، وذلك خلال جولات المفاوضات الأولى فى منتصف تسعينيات القرن العشرين ... صيغة تم استبعادها من مسار المحادثات، لتقوم الحكومة بالرفض الجازم لتقرير المصير للجنوب، أو أية تدابير تواؤمية بشأن الشريعة. وفى أواخر تسعينيات القرن العشرين، انقسمت الجبهة الإسلامية القومية فيما بين جناحى البشير والترابى، واللذين كان لهما اقترابات متباينة بشأن تلك القضايا. كذلك، فقد كان هناك وجهات نظر جد مختلفة فيما تعلق بقضايا رئيسية، وذلك بين الدكتور غازى صلاح الدين، والذى قام بالإشراف على اتفاق بروتوكول مشاكوس، وبين على عثمان طه، النائب الأول للرئيس السودانى، مثل قضية الانتخابات (حيث فضل غازى صلاح الدين أن تعقد على وجه السرعة، فيما فضل على عثمان طه إجراءها فى وقت لاحق)، أما بشأن الترتيبات الأمنية (فقد فضل غازى دورا متواصلا لجيش السودان خلال الفترة الانتقالية، فيما فضل طه انسحابه فى السنة الثانية)، وبخصوص الاتفاق السياسى مع حركة/ جيش تحرير السودان، فقد قام غازى بمعارضته، فى حين عمد طه إلى تأييده فضلاً عن غيرها من فعاليات أخرى. وكما أدين الدكتور على الحاج محمد من قبل رفاقه للتنازلات التى قدمها خلال عملية التفاوض، فقد أدين على عثمان طه بالمثل لتنازلات كثيرة خلال تلك العملية.

لم يقتصر تأثير عدم الثقة على العلاقات بين الأطراف المختلفة فى عملية السلام، بل انعكس ذلك فى مخرجات العملية: البروتوكولات. إن عملية السلام قد صممت وفقا للثقافة القانونية الأنجلوأمريكية، حيث يتم التوكيد على القانون، وذلك فى حالة غياب الثقة. وبالفعل، فقد ذكر أحد مفاوضى الحركة الشعبية لتحرير

السودان للمؤلف أن الثقة لا تعد ضرورية للتوصل إلى اتفاق ما. هذا، وقد تم تحديد كل قضية وكل طارئ، وأعطيت الأهمية اللازمة فى البروتوكولات. وقد كانت المحصلة وثيقة ضخمة معقدة، كما كانت عصية على الفهم، وكان من الصعوبة بمكان تقييم نتائج تطبيقها. فبمقتضى المناخ القانونى الأنجلوأمريكى، يتم إحالة الانتهاكات المزعومة لاتفاقية ما على كيانات قضائية لديها القدرة على البت فى الشكاوى المقدمة إليها، وكذا القدرة على إلزام السلطات الشرطية بإعطائها الأوامر لضمان تنفيذ قراراتها وأحكامها. إلا أن أمثال تلك السلطات والكيانات القضائية لم توجد ألبتة فى السودان، ولم يتشكل أى منها خلال الفترة الانتقالية، وبذا فإن الالتجاء إلى تلك الثقافة القانونية المركبة فى ظل غياب الثقة كان فى غير محله. وقد ذكر أحد المراقبين للمؤلف أن التشديد على "الطابع القانونى" يعد مضيعة للوقت، حيث ذهب ذلك المراقب إلى أنه كان يتحتم تكريس وقت أطول فى مفاوضات عملية السلام للتوصل إلى اتفاق على المبادئ.

وبينما لا يستقيم توقع وجود ثقة ما عند بدء مفاوضات بين أطراف ظلت طويلا فى حالة احتراب، إلا أن تجربة بعثة "الإيقاد" للسلام فى السودان قد أوضحت أنه إذا لم تنشأ "الثقة" عند نقطة زمنية ما، فإن المشاورات والاتفاق المتحقق ستكون غير مستقرة إلى حد بعيد. وفى ضوء ذلك، فإن التفكير فى المشكلة الخاصة بقوة دفاع جنوب السودان ليعطى دروسا. وبالرغم من أن التدخل الدولى فى عملية السلام قد سمح به ارتكانا إلى الرغبة فى إنهاء حالة "عدم الأمان" التى مست البشر فى جنوب السودان باشتراط وجوب حل الجماعات المسلحة الأخرى فى الجنوب وتسريح عناصرها خلال عام من توقيع اتفاق السلام الشامل (وهو ما قصد به، بالأساس، قوة دفاع جنوب السودان)، كان لبروتوكول "الترتيبات الأمنية" الخاص باتفاق السلام الشامل الأثر المبدئى فى زيادة حدة التوتر فيما بين الجيش

الشعبى لتحرير السودان، وبين قوة دفاع جنوب السودان. وبينما رغب حزب المؤتمر الوطنى فى استغلال "قوة دفاع جنوب السودان" للحط من قدر عملية السلام، والظهور بمظهر العالم بأن العملية لم تكن لتتقوض فى غضون عام، فقد عارض قرنق – على الدوام – اندماج "قوة دفاع جنوب السودان" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد أورد مبحوثان، أحدهما كينى والآخر سودانى، أن مسئولا كينيا فى حركة/ جيش تحرير السودان، آنذاك، قد قال: "يريد قرنق حدوث تمرد محدود" كوسيلة لفرض الهيمنة فى الجنوب ... وهى ممارسة مألوفة خاصة فى القرن الإفريقى. إلا أنه وبسبب كون قوة دفاع جنوب السودان قد فرضت تهديدات أكبر بكثير من ذلك، فمن المرجح أن يكون جون قرنق قد رأى تحديا أكبر، من الوجهة السياسية، حين اندمجت قوة دفاع جنوب السودان مع حركة/ جيش تحرير السودان، كما خلص إلى أنه يمكن احتواء المشكلة عن طريق مناشدته "للأصدقاء الأمريكيين" للضغط على حزب المؤتمر الوطنى حين تكون قوة دفاع جنوب السودان ما زالت قائمة بعد مضى عام.

ومع المعارضة الشديدة التى لقيها قرنق بشأن استدعاء قوة دفاع جنوب السودان إلى عملية السلام، وأخذا للدعم الأمريكى القوى فى الاعتبار، انتفى احتمال أن يتم تناول المشكلة ومحاولة حلها. وفيما تنبأ البعض على طاولة المفاوضات بالخطر المحدق، لم يحركوا ساكنا، وكانت النتيجة أن أضحت قوة دفاع جنوب السودان فى صدام مع الجيش الشعبى لتحرير السودان. وعقب مصرع قرنق، خلفه سالفاكير الذى أسرع إلى الموافقة على إعلان جوبا فى الثامن من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦ . ولقد كان إعلان جوبا، فى المقام الأول، ردة فعل للمطالب واسعة النطاق للسودانيين الجنوبيين المنادين بأن يعمد قادتهم إلى حسم اختلافاتهم بشكل سلمى، ووضع حد لحالة "عدم الأمان" التى جعلت حياتهم جحيما

"لا يطاق". فبأقل القليل من الدعم من قبل مؤسسة "موى" الكينية، نسبة إلى الرئيس الكيني دانيال آراب موى، بادر كل من سالفاكير، وباولينو ماتيب، زعيم قوة دفاع الجنوب إلى إرساء أواصر علاقة من الثقة المتبادلة، ووافقا على المبادئ التى ارتكن إليها الاتفاق. أما إعلان جوبا فهو موجز مقتضب، يسهل فهمه خال من أية رطانة قانونية. ولقد أدى ذلك الإعلان، من فوره، إلى استعادة الأمان، على نحو كبير، ووفقا لما لمسه المؤلف الذى كان فى الخرطوم حين الاتفاق، فإن الإحالات السلبية من قبل قوة دفاع جنوب السودان عن سالفاكير والجيش الشعبى لتحرير السودان قد تلاشت فى عشية أو ضحاها. ولعل الدرس الأول المستفاد هو أن الثقة التى ارتكن إليها إعلان جوبا هى أداة جد فاعلة فى القضاء على التوترات والخلافات فيما بين الأعداء السابقين، إذ تعد أجدى من الالتجاء إلى القانون والمؤسسات، وهو المسار الذى اتبعته عملية سلام "الإيقاد". أما الدرس الثانى فينصرف إلى ضرورة تجديد الثقة. إن تطبيق إعلان جوبا، لاحقا، بصورة هزيلة، والذى أحدثه عدم الثقة فى الكوادر العليا فى الجيش الشعبى لتحرير السودان ذى الأغلبية من الجنود "النوير" المصطفين معا ... قد أدى إلى توترات بزغت ثانية لتتشكل فى سلسلة من التمردات والثورات.

إن الشعب السودانى فى الشمال لديه صعوبات فى التواؤم مع عملية السلام واتفاق السلام الشامل إذ لمسوا القليل من المنافع العائدة عليهم. وبالمثل، فقد رفض الشركاء المتفاوضون إجراءات وتدابير كان يمكن أن تحشد الشعب السودانى نحو ممارسة جمعية تصحيحية. أما أخطار ذلك الاستبعاد فقد بدت بوضوح فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، حين لقى قرنق مصرعه، إذ قام الأفارقة بأعمال شغب فى الخرطوم، فيما جثم سكان العاصمة من العرب فى ديارهم، حيث التحق البعض، لاحقا، بجهاز أمن الدولة فى أعمال انتقامية ضد الأفارقة. هذا، ولم يشهد السودان

انقسامات بعيدة الغور كتلك لسنين عديدة خلت، وذلك بعد نصف عام فقط من التوقيع على اتفاق السلام الشامل ... ذلك الاتفاق الذى صمم لإرساء دعائم جديدة للوحدة والثقة المتبادلة على امتداد البلاد.

الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها

إن دور الولايات المتحدة وحلفائها ... تلك الدول التى عادة ما يطلق عليها "الرباعى" لدورها شديد الأهمية والمركزية فى عملية السلام المتبدية ... تلك البلدان الأربعة التى منحت عملية السلام دعما سياسيا وكان لها صفة "المراقب" على طاولة المفاوضات. أما النرويج وإيطاليا فقد استقتا عضويتيهما من كونهما ضمن طاقم رئاسة منتدى شركاء "الإيقاد"، بينما أسندت الولايات المتحدة وبريطانيا لنفسيهما أدوارا رائدة فى عملية السلام. ولقد رحبت حركة/ جيش تحرير السودان باضطلاع الولايات المتحدة بدور رائد فى عملية السلام، إذ أقام قرنق علاقات وثيقة مع واشنطن، وتطلع إلى الولايات المتحدة لبذل الجهد اللازم لدفع عملية السلام قدما، ثم للمساعدة – لاحقاً – فى تنفيذ الاتفاق، ولضخ التمويل اللازم لإعادة الهيكلة فى فترة ما بعد الصراع. إلا أن حزب المؤتمر الوطنى قد أيد – أيضاً – الدور الرائد (الكبير) للولايات المتحدة، من أجل أسباب عديدة: الأول، كون حزب المؤتمر الوطنى يؤمن بأن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى يمكنها استقطاب الضغط المطلوب لكى يقوم قرنق بالتوقيع على اتفاقية. الثانى، رغبة الخرطوم فى تحسين علاقاتها مع واشنطن. وفضلا عن ذلك، فقد خشيت الخرطوم، فى حالة ما لم تتحسن العلاقات، أن تعمد واشنطن إلى زيادة دعمها لحركة/ جيش تحرير السودان، أو حتى محاولة تغيير نظام الحكم.

لقد كان من اليسير تحقيق التهدئة بعد إقصاء جناح "الترابى" – ذلك الجناح

الأكثر تشدداً وعدائية – وذلك عن الحزب فى أواخر تسعينيات القرن العشرين. ولقد تزامن ذلك التغير فى السياسة مع اعتلاء جورج بوش الابن لسدة الرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبينما حظى نشطاء حقوق الإنسان وكتلة النواب السود بالكونجرس باهتمام كبير من قبل إدارة كلينتون، فقد كان محور الاهتمام فى عهد جورج بوش – اليمين المسيحى، مع اهتمام أقل بالصناعات النفطية، أما المحور الأكثر من حيث الاهتمام فكان الأمن والترتيبات الاستخباراتية. إن اليمين المسيحى قد تعاطف طويلا مع كارثة الجنوبيين الذين كانوا يتحولون إلى المسيحية بأعداد متنامية، كما تعاطف، بالتبعية، مع حركة/ جيش تحرير السودان، والتى رأت، بدورها، هؤلاء المسيحيين المترابطين سياسيا حلفاء لهم قدرهم فى واشنطن. أما جورج بوش نفسه فقد تشبع ببعض الإلهامات من جماعات دينية فى مدينته ميدلاند بتكساس، حيث شدد عليه زعماء الكنيسة لتعميق انخراط الولايات المتحدة فى السودان !! كذلك، فقد احتفظ بوش بصداقة وثيقة ربطته بالقس البروتستانتى بيل جراهام وولده فرانكلين، اللذين أدارا منظمتهما غير الهادفة للربح – محفظة السامرى – فى السودان.

إن الصناعة النفطية بالولايات المتحدة الأمريكية كانت مهيأة تماما للتأثير فى الإدارة الأمريكية فى عهد جورج بوش الابن، الذى كان له ولعدد من رفاقه المبرزين صلات وثيقة بتلك الصناعة ... التى طالها الإحباط جراء كون المنافع المتولدة من جهودها لإرساء صناعة نفطية فى السودان قد استأثرت بها حفنة من الشركات الآسيوية، فضلاً عن شركة "تاليسمان" الكندية للطاقة. لذا يمكننا التكهن بأن شركات النفط قد استحثت بوش للتوصل إلى اتفاق سلام فى السودان يمكن بموجبه إلغاء الحظر المفروض، وتوفير الحماية اللازمة لكى يأخذوا خيار العمل فى السودان بعين الاعتبار. لذا، فقد التحمت مصالح الصناعة النفطية مع سياسات

الحكومة والتى ربطت أمن الولايات المتحدة بتنويع مصادرها من الطاقة بعيداً عن الشرق الأوسط غير المستقر، وزيادة نصيبها من النفط من البلدان الإفريقية.

إلا أنه، وفى غمار الهجمات "الإسلامية" على الولايات المتحدة الأمريكية فإن الحصول على معلومات وبيانات خاصة "بالجماعات" من خلال التعاون مع أجهزة الأمن السودانية، وحماية الحلفاء فى الإقليم من خطر "الإسلامويين"، وتعميق الانخراط فى عملية السلام فى السودان ... كل ذلك قد نبع من التصور المتنامى بأن أمن الولايات المتحدة يرتبط بمسار صراعات كتلك الدائرة فى السودان ونتائجها. كذلك، يمكن أن تدرج جميع تلك الجهود كجزء من "الحرب ضد الإرهاب". إن الاهتمام بحقوق الإنسان، والنهج الإنسانوى Humanitarianism، ومنافذ المخزون الأمريكى من غلال وحبوب للمعوزين فى السودان – كل ذلك كان مدرجا فى حسابات الولايات المتحدة، إلا أن أحداث الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ كان لها أثر فى جعل قضية الأمن، والاهتمام الشديد "بالدول الفاشلة"، ومواصلة الحرب على الإرهاب – الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية الولايات المتحدة. ولعل أية ذلك قد تمثلت جلية حين أرسلت الولايات المتحدة طائرة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية لتنقل صلاح عبد الله قوش إلى كل من نيويورك وواشنطن فى نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ لتوجيه الشكر إليه على دوره فى مساعدة الحكومة الأمريكية فى حربها ضد الإرهاب ... صلاح قوش، ذلك المسئول الأمنى الأرفع شأنا فى حزب المؤتمر الوطنى، والضالع حتى أذنيه فى انتهاكات حقوق الإنسان بالسودان، بما فى ذلك إدارة "بيوت الأشباح" حيث كان يتم تعذيب كل من ينظر إليه النظام كعدو. بيد أن ذلك الرابط ما بين "الأعداء المفترضين" كان سلاحا ذا حدين لحزب المؤتمر الوطنى، إذ دفع حكومة الولايات المتحدة إلى انتحال دور جوهرى فى عملية السلام المتداعية فى السودان. وبالإحالة على أحداث الحادى

عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ألمح جابرييل شانقسون شانق، الوزير بحكومة جنوب السودان، أن "الهجوم الإرهابى على الولايات المتحدة الأمريكية قد عمل على إنقاذنا وتحريرنا، إذ بدونه لم يكن جورج بوش ليضلع فى الأمر".

ولقد صعّدت الولايات المتحدة من انخراطها فى عملية السلام باعتماد سبيلين. الأول: استغلال الهيكل الإطارى "للإيقاد"، والثانى: العمل من خلال تحالف رباعى والموافقة على أن تقوم كينيا بإدارة عملية السلام السودانية ... كينيا التى استجابت دائما للمناشدات البريطانية والأمريكية. إذا، فقد أضحى ما كان مبادرة سلام حقيقية، مع بعض اللمسات التجميلية لتحقيق الشرعية اللازمة، عملية قادتها الولايات المتحدة ورعتها. وقد أدركت جميع الأطراف ذلك الدور الأمريكى، فيما عدا كينيا التى ما برحت تحسب، بما يخالف تماما الحقيقة الساطعة، أن وزنها السياسى الضئيل هو ما عمل على أن تمضى عملية السلام قدما. أما دور الولايات المتحدة فى العملية فقد كان - وفقاً لما أورده أحد الدبلوماسيين" - دوراً ضرورياً حتمياً باعتبارها القوة العظمى الأوحد"، فضلاً عن التوقيت الأمثل لتدخلها فى عملية السلام. أما غازى صلاح الدين، مستشار الرئيس السودانى، فقد قال إن الدور الأمريكى فى عملية السلام كان دورا حاسما ركينا مثله فى ذلك مثل دور كل من حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى.

وبالتزامن مع زيادة دلالة دور الولايات المتحدة وحلفائها فى عملية السلام، كان هناك الانسحاب الإثيوبى من تلك العملية فضلا عن تهميش الدور الإريترى فى الإقليم تهميشا كبيرا ... هاتان الدولتان اللتان كان لهما زمام القيادة وقصب السبق فى المرحلة المبكرة من مبادرة سلام "الإيقاد". وفيما قامت الدولتان باعتماد سبل سياسية وعسكرية للتوصل إلى حسم للصراع السودانى فى منتصف تسعينيات القرن العشرين، آمنت الولايات المتحدة إبان إدارة الرئيس بوش بقدرتها

على التعامل مع "الإسلاميين" وتحقيق مآربها عن طريق المفاوضات. كذلك، فعلى حين واصلت القوى الإقليمية تحقيق أهدافها على امتداد كامل الأراضى السودانية وارتأت دورا للمعارضة الشمالية فى عملية السلام، انصب اهتمام الولايات المتحدة – بالأساس – على جنوب البلاد وسعت إلى إبرام صفقة مساومة مع المعارضة الشمالية فى أعقاب مفاوضات سلام ناجحة بين حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان. على أن تلك الصفقة لم تر النور مطلقا، ولم تكن لتدرج، ألبتة، كخيار مستقبلى. ولقد راهنت الولايات المتحدة على جون قرنق رهانا ارتكن إلى ثقتها الشديدة فيه حيث آمنت بأن بمقدوره أن يضطلع بدور رئيسى فى سودان ما بعد الصراع. وكان هذا النهج من قبل الولايات المتحدة يعنى أنها قد وجدت أنه من الصعوبة بمكان أن تتعامل، على نحو صائب، مع مأساة دارفور التى تنامت بوتائر متسارعة. وحين لقى جون قرنق مصرعه انهارت تلك السياسة الأمريكية انهياراً مدوياً.

وفى الوقت الذى خلص الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الحرب فى دارفور قد نجم عنها أكبر المآسى الإنسانية قاطبة على مستوى العالم، وكذا حين أدركت وزارة الخارجية الأمريكية أن حزب المؤتمر الوطنى قد مارس إبادات ومذابح جماعية فى دارفور ... كانت الولايات المتحدة بطيئة فى اقتراح أية مبادرات مضادة، إذ باتت حريصة على ألا يحدث ما من شأنه تهديد عملية سلام "الإيقاد" التى كانت قائمة حينذاك، أو ما قد يضر بالروابط الاستخباراتية الهامة التى تصلها بالخرطوم. وعند التمهيد للتوقيع على اتفاق السلام الشامل، انتهكت الحكومة السودانية الهدنة المتفق عليها، وشنت هجوما كاسحا على مواقع المتمردين فى دارفور، الأمر الذى عمق حدة المأساة الإنسانية هناك. وبالرغم من ذلك، أصرت الولايات المتحدة وحلفاؤها على دعم عملية سلام هزيلة البنيان ذات شعبية محدودة

عملت على إقصاء مشاركات عدة، كمشاركة أهالي دارفور. إن الولايات المتحدة، التي ساندت عملية السلام تلك والتي انطوت على تركيز السلطات برمتها في قبضة حزب المؤتمر الوطني وحركة/ جيش تحرير السودان ... قد أصرت على أن يتم التعامل مع شكايات السودانيين ومظالمهم من خلال عمليات هزيلة أخرى، وذلك لضمان عدم تهديد اتفاق السلام الشامل.

إن السياسة الأمريكية تجاه السودان قد تأثرت كثيرا بالعلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت ثلاثة من المسئولين الأمريكيين البارزين بجون قرنق – بريان دي سيلفا، من وزارة الزراعة الأمريكية، وروجر وينتر، من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وأندرو ناتسيوس، الذي عمل سابقا بالوكالة ذاتها، وأضحى لاحقا المبعوث الخاص للرئيس بوش. وعلى امتداد سنوات عديدة، كان الثلاثة وثيقي الصلة بقرنق، وكان لهم دور محوري في إسداء النصح له بشأن الظفر بقبول الولايات المتحدة الأمريكية له، ومن ثم حصوله لاحقا على تأييدها ودعمها. كذلك، فقد كان لثلاثتهم إسهام كبير في إقناع الحكومة الأمريكية بأن زعيماً للتمرد اعتبر شيوعياً من قبل كثيرين لعلاقاته مع "الدرج" الإثيوبية، يمكن أن يصبح حليفا ذا شأن للولايات المتحدة. لقد قام المسئولون الثلاثة "بتلميع" صورة قرنق إلى الحد الذي بات "رمزا ملهما" في بعض الأوساط الأمريكية مع نهايات حقبة تسعينيات القرن العشرين، وذلك رغما عن سجل انتهاكاته لحقوق الإنسان، وقيامه بتصفية العديد من رفاقه جسديا، فضلاً عن امتناعه عن اقتسام مقاليد السلطة مع من عداه.

وبالرغم مما للمسئولين الثلاثة من تأثير ملموس على السياسة الأمريكية وملامستهم لمأساة السودانيين في جبال النوبة وأبيي، فقد عجزوا عن إدراج معاناة أهالي هاتين المنطقتين ضمن بروتوكول مشاكوس، أو تضمينها في عملية السلام الموازية التي قادها المبعوث الخاص لضمان الوفاء بوعود حركة/ جيش تحرير

السودان بحق تقرير المصير لأهالى المنطقتين. وفيما يتعلق بأبيى، كان سعى المسئولين الثلاثة انطلاقا من الالتزام المبرم فى اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) والقاضى بحق أهالى أبيى فى استفتاء بشأن رغبتهم فى الالتحاق بشمال البلاد أو الانضمام لجنوبها، وقد وفق ثلاثتهم إلى تحقيق الشرط ذاته فى اتفاق السلام الشامل، وحصولهم على وعد بأن يتزامن ذلك التصويت مع استفتاء الجنوب بشأن حق تقرير مصيره. إلا أن الأطراف المعنية قد فشلت فى التوصل إلى اتفاق حول "حدود أبيى" (ومن ثم من له حق التصويت فى الاستفتاء)، لتترك ذلك إلى لجنة يتم بموجبها التوصل إلى تصويت حاسم من قبل خبراء أجانب. ولم يكن غريبا، إذا، ألا تتحقق تعهدات ذلك البروتوكول واشتراطاته، وبصفة خاصة المطالبة بإجراء استفتاء. وفى نهاية عملية السلام، لم يبق ثمة احتمال أن تتحقق تلك التعهدات فى الأجل المنظور.

لقد افترض حزب المؤتمر الوطنى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خلصت إلى أن ميزان القوى لم يكن راجحا لصالح حركة/ جيش تحرير السودان إذ استطاعت الخرطوم أن تكرس كميات متزايدة من أموال تحصلت عليها جراء بيع النفط – لشراء تقنيات عسكرية معقدة لاستخدامها فى الحرب. ونتيجة لذلك، كانت عملية السلام الفرصة المثلى، والأخيرة، المتاحة أمام حركة/ جيش تحرير السودان للفوز فى المفاوضات بما لم يكن بالإمكان الفوز به فى أرض المعركة (أدى اندلاع حرب ضروس فى دارفور إلى تغيير ذلك التقييم، ولكن ساعتها، كان السيف قد سبق العذل). وبالفعل، كان للصواريخ والطائرات الحربية والأسلحة الخفيفة المصنعة محليا، بل وللمدفعية، أثر ملحوظ على الحرب. هذا، وقد خلص مالك عقار ايير، حاكم جنوب النيل الأزرق، والمنتمى لحركة/ جيش التحرير، إلى أنه إذا ما فشلت الحركة فى تعطيل تدفق النفط، وقدر للخرطوم استخدام ذلك "العارض" المالى لثلاث سنين

أو أربع فستخسر حركة/ جيش التحرير الحرب. وقد توافقت نبوءة عقار اير تماما مع تحول بؤرة اهتمام الحركة من الجبهة العسكرية إلى عملية السلام. ونتيجة لذلك، وبالرغم من تشكك حزب المؤتمر الوطني في وعود الولايات المتحدة بالتحرك باتجاه إرساء علاقات ثنائية طبيعية مع السودان، إذا ما تعهد بالتعاون معها لمجابهة الإرهاب والتوصل إلى اتفاق سلام ... استشعر السودان أنه لا سبيل أمامه سوى الانخراط في عملية السلام ودعم الولايات المتحدة في اضطلاعها بدور رائد في تلك العملية،

أما النرويج، فقد حلت ثانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك وفق معيار التأثير، لما لممثليها من قوة وحماسة، خاصة هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية. إلا أن الحكومة السودانية لم تركن لهذا الطرح، إذ رفض أعضاؤها موقف جونسون في تأييدها السافر لحركة/ جيش تحرير السودان. ووفقاً لأحد مبحوثي حزب المؤتمر الوطني، فإن "النرويج كانت منحازة، بالكلية، إلى الجنوب وعدت مهمتها مهمة مقدسة". على أن ما يعد،بحق، مفاجأة للكثيرين ضآلة التأثير البريطاني فيما ارتبط بعملية السلام، علما بانخراطها في علاقات ممتدة مع السودان. كذلك، فقد نظر إلى بريطانيا على كونها أكثر تعاطفا مع الخرطوم، وهو افتراض يصدق فقط إذا ما قورنت بريطانيا وموقفها بغيرها من البلدان. وقد اتهمت حركة/ جيش تحرير السودان آلان غولتي، سفير بريطانيا الأسبق إلى السودان والمراقب لعملية السلام هناك، بانحيازه إلى الخرطوم وتعاطفه معها، ولكن إجباره، لاحقا، على مغادرة البلاد يشي بعدم مشاطرة حزب المؤتمر الوطني لتلك الرؤية مع الحركة الشعبية للتحرير، أما إيطاليا فكانت "النغمة النشاز"، فبينما كانت إحدى كبريات ممولي عملية السلام، إلا أنه كان ينظر إليها، عامة، على أنها الأدنى فاعلية.

إلا أن الترويج الذاتي لتلك البلدان الأربعة في عملية السلام بالسودان قد

انطوى على إشكالية ما. إذ استشعرت دول منتدى شركاء "الإيقاد" أنه يجب أن ينظر إليها، جمعيا، كداعم لعملية سلام "الإيقاد"، بيد أنها قد اكتشفت، فى المقابل، أنه قد تم تحييدها على نحو واسع، فلم يكن بمقدورها، إذا، إلا أن تكون كتلة داعمة تشارك فى دعم المفاوضات ماليا.

حـدود الوساطـة

وفى هذا الإطار، يعن السؤال الآتى: هل الوسطاء ملتزمون تماما بمطالب أطراف النزاع؟ أم أن لهم قدرا من استقلالية القرار؟ فإذا كانوا مقيدين تماما بمتطلبات أطراف النزاع، فقد يصبغوا ضربا من الشرعية على عملية تفضى إلى كارثة محققة ... أما إذا انطلقوا مستقلين، فسوف يتم اتهامهم، على أدنى تقدير، بإنكار حق أطراف النزاع فى "امتلاك" عملية السلام، ومن ثم المشاركة فى تقويض العملية برمتها. أما فريق وساطة "الإيقاد" فقد اختار أن يتقيد بمطالب أطراف النزاع. وقد أكد المبعوث الخاص، الجنرال سومبيو، أن "التصور المفاهيمى يجب أن يتولد من الأطراف ذاتها وليس من خارجها ... فمن الضرورى أن تكون لهم ملكية الاتفاق". فالملكية، وفقا لتعريف سومبيو، هى ملكية أطراف النزاع، وليس ملكية مجتمعات قد أقروا بتمثيلها.

إلا أن قبول هذا الدور المحدود يعمل على تقليص مهمة الوسطاء فى إيجاد القاسم الأدنى المشترك الذى يربط ما بين مواقف فريقى النزاع، كما حدث فى بروتوكول مشاكوس. وفضلا عن ذلك، فإن منظورا أكثر رحابة للظروف المحيطة لم يكن ممكنا لأن المجتمع المدنى وأطراف أخرى – والتى كان يمكن لها إتاحته أو الإصرار عليه – لم يسمح لها بالمشاركة فى عملية السلام. كذلك، فرضت قيود على الرأى العام إذ كانت المفاوضات تكتنفها السرية، وتم إبقاء "الميديا" بعيداً.

إن مرونة المبعوث الخاص، الجنرال لازارو سومبيو، فى عملية السلام لا تكمن فى امتلاكه رؤية ثاقبة، إذ لا يوجد ما يشير إلى امتلاكه لمثلها، بل تكمن فى كونه قد تواءم بنجاح مع مصالح كل من حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى ... تلك المصالح التى لم تتطلب رؤية أو زعامة قوية أو تأثيراً ثقافياً ساحراً أو التقدم بمقترحات ذات شأن بالغ ... بل تطلبت، وحظيت بالفعل، بمنحى وئيد تدريجى خال من أدنى إبداع أو ابتكار، وبمناخ صالح لتحقيقها يخلو، أو يكاد، من ضغوط سافرة لمصالح خارجية. بل لعل الأمر المثير للانتباه قد كمن فى النحو المتواتر الذى أعلن به المفاوضون (خاصة أولئك ممن ينتمون لحزب المؤتمر الوطنى) عن تقديرهم للدور الكبير الذى اضطلع به الجنرال سومبيو لاحتواء المراقبين وآخرين غيرهم. أما حين أمسكت العناصر السودانية – بقيادة جون قرنق وعلى عثمان طه – بزمام القيادة خلال الأشهر الأخيرة من المفاوضات، تراجع المبعوث الخاص، لازارو سومبيو، إلى خلفية المشهد. ولا شك فى كون ذلك المنحى البسيط الذى اتسم دائما بالوضوح والنزاهة قد أسهم بفاعلية فى المضى بعملية السلام قدما، والتوصل إلى اتفاق لم يتوقعه غير القليل حين بدأت تلك العملية.

إلا أن تلك الرؤية المحدودة لدور الوسطاء قد أفضت إلى عدة مشاكل لعل أخطرها أنها جعلت حسم الصراعات فى مناطق أخرى من البلاد أكثر صعوبة، بل قد تكون قد فاقمت من حدتها. وبعبارة أخرى، نجح فريق وساطة "الإيقاد"، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها – فى النهاية – فى التوصل إلى اتفاق جرى توقيعه، وبما أن تلك كانت المهمة المناطة بهم، فقد حصلوا على تقدير كبير مقابل ذلك. بيد أنهم وإن لم يدانوا بتهمة إحداث صراعات جنوبية بينية، أو صراعات أخرى فى غرب البلاد وشرقها، إلا أن وساطتهم لم تقم بشىء ألبتة لحسم تلك الصراعات، بل يمكن القول إنها قد فاقمتها وجعلت حسمها النهائى أمرا أكثر صعوبة.

إن الزعم بأنه سوف تكون ثمة جولة ثانية لاتفاق نيفاشا، ذلك الطرح الذى كان متداولا فيما بين الدبلوماسيين المقربين من فعاليات "الوساطة" وأروقتها فى حينه، كان زعما داحضا. كذلك، فقد كان الإيمان بأن اتفاق السلام الشامل قد أتاح الإطار والحافز لحسم سلمى للنزاعات فى أماكن متفرقة بالسودان، وبخاصة دارفور، أمرا لم تؤيده الشواهد. أما الجنرال سومبيو فقد أشار إلى أن "اتفاق السلام الشامل إذا ما تم تطبيقه على النحو الأمثل، فسوف يعمل على حسم الصراعات الأخرى فى السودان. إذ يعنى الاتفاق أن ثمة من يشارك الحكومة السودانية فى "المركز"، الأمر الذى يعنى، بدوره، أن الحكومة لن يكون بمقدورها لاحقا مواصلة تهميشها لمناطق أخرى فى البلاد بمثل ما كان ديدنها فيما سلف". إلا أن ذلك الإيمان لم يكن صائبا، بيد أن معظم المحللين قد تابعوا سومبيو فيما ذهب إليه من أن أفضل الطرق لحسم النزاع فى دارفور كان التوصل إلى اتفاق سريع فى جنوب البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بروتوكول اقتسام السلطة قد جعل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وتحقيقه مهمة شبه مستحيلة. لقد نجم عن ترك ١٤٪ فقط من مجمل السلطة المحلية بحيث يتم توزيعها على الغالبية الكبيرة من أهالى شمال السودان أن لم يجد متمردو الغرب والشرق مكانا لهم فى الحكومة المركزية (إذ تم التقسيم بحيث تم تخصيص ٥٢٪ من مجمل السلطة المحلية لحزب المؤتمر الوطنى، و٢٨٪ لحركة/ جيش تحرير السودان، و٦٪ للأحزاب الجنوبية فى الشمال). هذا، ولم يقتصر الأمر على رفض متمردى التخوم ذلك التقسيم، بل تعداه إلى تأجيج النوازع الانفصالية التى أدت فى نهاية المطاف إلى تمزيق أواصر البلاد. فحين كان يتم التوقيع على اتفاق السلام الشامل، أوجز الصادق المهدى – رئيس الوزراء الأسبق – الحالة حيث قال إن "الأطراف قد تزيت فى أردية فولاذية أعاقت تواؤمها مع أية قوى أخرى".

إن السؤال العصي على الإجابة على نحو مرض هو: هل كان الوسطاء والولايات المتحدة وحلفاؤها يدركون العواقب الوخيمة المحتمل أن تترتب على نهج وساطة محدودة كتلك؟ وهل كانوا يدركون القيود المفروضة على أية عملية للسلام يمكن أن تجيء في أعقابها؟ لقد قام الجنرال سومبيو بجولة موسعة في أرجاء السودان في أعقاب بروتوكول مشاكوس الكارثي، حيث التقى زعماء أحزاب معارضة وعناصر من قوة دفاع جنوب السودان. وحين سئل عما عساه كان فاعلا في موقف كهذا، أجاب سومبيو: "كنت لألمس أرض الواقع عند بواكير العملية التفاوضية ساعيا نحو استجلاء ما يريد الأهالي، وهو ما لا يماثل – بالضرورة – ما طرحه فريق التفاوض على طاولة النقاش". وهذا يستدعي سؤالا آخر: "لماذا توجب أن يلمس سومبيو "أرض الواقع" إذا كان الوسطاء مقيدين بمطالب أطراف النزاع، وهو ما قاله سومبيو أيضا؟" فإذا كان حريصا للغاية على التشديد على "ما يريد الأهالي"، فلماذا كان عنيدا لا تلين قناته بشأن قصر المفاوضات على حزب المؤتمر الوطني، وحركة/ جيش تحرير السودان؟! لا ريب في أن أهالي جنوب السودان، وبخاصة أهالي أعالي النيل الكبرى، كانوا سيضغطون من أجل حسم النزاع فيما بين الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوة دفاع جنوب السودان. فإذا ما كان المبعوث الخاص قد التقى السودانيين الشماليين خارج إطار الحزب الحاكم، لكانوا أطلعوه على العواقب الكارثية المحتملة لعملية سلام الجنوب فيما يتعلق بحسم النزاعات المسلحة في شرق السودان وغربه، ولكانوا طالبوا بعملية سلام شاملة حقيقية تشدد على مبدأ التحول الديمقراطي. كذلك، فلا يوجد ما يشير إلى أن اندلاع الحرب في دارفور وما تبعها من مآس إنسانية خلال العام الأخير من وساطة "الإيقاد" قد أثر، بأية حال، على مسار المفاوضات وفحوى ما انطوت عليه. ووفقا لما أشار إليه أحد المحللين قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل، فإن

"ضريبة الاتفاق فى الجنوب كان استبعاد جميع أطراف عملية السلام فيما عدا الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان". كذلك، فلا يوجد ما يشير إلى أن وسطاء "الإيقاد" قد خلصوا إلى النتيجة ذاتها التى خلص إليها معظم المحللين، تحديدا كون العوامل التى أفضت إلى الصراع فى الجنوب هى ذاتها تلك المفضية إلى صراعات غرب البلاد وشرقها.

خلاصة

على الرغم من التأييد الإقليمى الكبير للحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد عجزت الحركة عن هزيمة "الجيش الشمالى" عسكريا، ومن ثم لجوؤها إلى المجتمع الدولى لتحرز على طاولة المفاوضات ما لم تنجح فى إحرازه فى ساحات القتال. وفى تلك الأونة، استطاع حزب المؤتمر الوطنى – المعزول آنذاك إقليمياً ودولياً – الإفادة من الموقف العسير وتحويله لمصلحته، وعدم رفضه – مطلقاً – أية مطالبات للمشاركة فى عمليات السلام. وبالفعل، كان الحزب يدرك أنه كلما زادت عمليات السلام، زادت الطرائق التى يمكن بموجبها تفتيت خصومه. أما عملية سلام "الإيقاد" والمدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فقد مثلت تحديات بعينها، بيد أن حزب المؤتمر الوطنى لم يكن قادرا على الرفض دون التعرض لأخطار هجوم عسكرى، أو خطر قيام الولايات المتحدة بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤازرتها. إذا، فقد كان المطلوب عملية سلام ينصب اهتمامها على قضايا الشمال/ الجنوب، ولا تسمح للمتمردين من مناطق أخرى من البلاد، أو لعناصر المجتمع المدنى أن تتحد مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلا عن عدم تهديدها للشريعة الإسلامية، والتى تعتبر لازمة للحفاظ على جمهور ناخبى حزب المؤتمر الوطنى. هذا، وقد كانت الحركة الشعبية وصناع السلام متعاونين للغاية فى الاستجابة لمطالب حزب المؤتمر الوطنى واهتماماته. وبموجب حرص صناع السلام

على التوصل إلى اتفاق بأكثر من حرصهم على النضال فى قضايا شائكة كوحدة السودان، والتحول الديمقراطى ... يمكن أن ننحى تلك القضايا جانبا بحيث يتم استبعادها لاحقا، أو الوعد بأنه وفقا لما تم قطعه من خطوات كثيرة على مسار السلام، فلن ينسحب الداعمون الدوليون من عملية السلام. وفى تلك الحالة، كما فى كثير غيرها، فإن الأساس المنطقى الذى انتهجته زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يختلف كثيرا عن الأساس المنطقى المتبع من قبل حزب المؤتمر الوطنى.

أما تقييم مجلس الأمن، والوارد فى بيانه الصحافى الصادر عند توقيع اتفاق السلام، فقد أفرد مساحة للحرب فى دارفور، والتى كانت أخبارها تملأ شاشات التلفاز على امتداد العالم بأسره، كتلك التى أفردها لاتفاق السلام الشامل، تقريبا. وقد أورد البيان الصحافى مقتطفا من دعوة على عثمان طه ومناشدته للمجتمع الدولى لرفع القيود والعقوبات الاقتصادية والتجارية عن السودان، وإسقاط جميع الديون الخارجية المستحقة على السودان. كذلك، فقد ناشد طه البلدان بأن يمنحوا السودان بسخاء، وذلك فى اجتماع المانحين اللاحق. وفى البيان الصحافى ذاته، أثنى جون قرنق على محاسن ما أطلق عليه "بلد واحد، نظامان للحكم"، والذى افترض أن يكون خارطة طريق "لسودان موحد" فى مرحلة ما بعد الاستفتاء. أما مجلس الأمن فقد أولى اهتماما أكبر بتصريحات قرنق بشأن حسم الحرب فى دارفور.

لقد خابت توقعات مجلس الأمن وجون قرنق وعلى عثمان طه فى هذا الصدد. إذاً، لم يهبط السلام من السماء على جنوب السودان، إذ لاحت فى الآفاق نذر حرب بين الجيش الشعبى لتحرير السودان وقوة دفاع جنوب السودان، عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل، إضافة إلى اندلاع العديد من النزاعات المحلية المكبوتة. هذا ولم يمهل القدر جون قرنق ليشهد الجنوبيين وهم يهرعون سراعا للتصويت لصالح

الانفصال، وما استتبع ذلك من وأد حلمه "بلد واحد، نظامان للحكم". وقد طالت الحرب فى دارفور دون أن تلوح لها نهاية فى الأفق، فيما كان على عثمان طه يترقب شطب السودان من قائمة العقوبات الأمريكية، مع نهاية اتفاق السلام الشامل. إذاً، فلم تزدهر الديمقراطية مع التوقيع على ذلك الاتفاق، كما لم يكن لها أدنى وجود مع نهايته فى تموز/ يوليو ٢٠١١ . لقد كان المأمول أن يضع اتفاق السلام الشامل السودان على طريق حلحلة مشكلاته، فإذا به يصير جزءا من العبء السياسى الذى رزحت تحت وطأته البلاد. إن صلب المشكلة السودانية قد ظل ممثلا فى الاختلالات الهيكلية للدولة ... تلك الاختلالات التى عجز المجتمع الدولى وحزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان عن الاتفاق بشأن إيجاد حلول لها.

obeikandl.com